AALCO/63/KAMPALA/2025/SD/S10

للاستخدام الرسمي فقط

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الإفريقية

البيئة والتنمية المستدامة

الأمانة العامة لمنظمة آلكو

29- سي، ريزال مارغ،

ديبلوماتيك انكليف، تشاناكيابوري،

نيودلهي - 110021

(الهند)

البيئة والتنمية المستدامة

المحتويات

أولاً. مقدمة **1**

ثانياً. موضوعات للمناقشة المركزة **2**

ثالثاً. صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي **2**

أ. تمهيد

ب. مداولات الدورة السنوية الثانية والستين لمنظمة آلكو

ج. ملخص المفاوضات السابقة للجنة التفاوض الحكومية الدولية

أولاً. ملخص الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC-1) (2022)

ثانياً. ملخص الدورة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC -2) (2023)

ثالثاً. ملخص الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC -3) (2023)

رابعاً. ملخص الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC -4) (2024)

د. الجزء الأول من الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية (2024)

أولاً. المفاوضات الأساسية ونتائج الجزء الأول من الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية (25 نوفمبر/تشرين الثاني – 1 ديسمبر/كانون الأول 2024، بوسان، جمهورية كوريا)

رابعاً. النظام القانوني الدولي بشأن تغير المناخ **12**

أ. تمهيد

ب. مداولات الدورة السنوية الثانية والستين لمنظمة آلكو

ج. مؤتمر باكو لتغير المناخ (11-22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، باكو، أذربيجان)

د. نحو مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام 2025 (مؤتمر الأطراف الثلاثين، بيليم، البرازيل)

خامساً. طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن مسؤوليات الدول في تغير المناخ **23**

سادساً. أهداف التنمية المستدامة: قضايا مختارة **26**

أ. خطة التنمية المستدامة لعام 2030: منعطف حاسم للتحول العالمي

ب. تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

ج. مؤتمر التآزر العالمي للمناخ وأهداف التنمية المستدامة

د. تقرير أهداف التنمية المستدامة

سابعاً. تعليقات الأمانة العامة لمنظمة آلكو وملاحظاتها **33**

أولاً. مقدمة

1. شاركت المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الإفريقية (آلكو) بدءاً من السبعينيات بنشاط في موضوع البيئة والتنمية المستدامة لسنوات عديدة. بدأ الالتزام في الدورة السنوية الخامسة عشرة التي عقدت في طوكيو في عام 1974 حيث اقترحت حكومة الهند لأول مرة دراسة القانون الدولي المتعلق بالبيئة البشرية. توسعت منذ ذلك الحين مناقشات آلكو لتشمل العديد من جوانب القانون البيئي بما في ذلك النفايات الخطرة العابرة للحدود والتحضيرات للأحداث الكبرى مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.[1]

2. كان اعتماد بيان المبادئ العامة للقانون البيئي الدولي خلال دورتها السنوية الحادية والثلاثين التي عُقدت في إسلام أباد في جمهورية باكستان الإسلامية في عام 1992 إنجازاً محورياً في رحلة آلكو. أوضح هذا البيان التاريخي الترابط المتأصل بين البيئة والتنمية معتبراً إياهما شاغلاً عالمياً مشتركاً. دافع أيضاً بشكل حاسم عن مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة (CBDR)، مؤكداً أن تنفيذ المعايير البيئية من قبل البلدان النامية يجب أن يتناسب مع قدراتها ومسؤولياتها.

3. روجت آلكو بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام 1992 بنشاط للتصديق على اتفاقيات ريو الثلاث الأساسية: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ لعام 1992[2] واتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1992[3] واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) لعام 1994[4]. انتقلت مناقشات آلكو عند دخولها حيز التنفيذ للتركيز على التطورات القانونية الناشئة عن مؤتمرات الأطراف لهذه الاتفاقيات الدولية.

4. أعطت منظمة آلكو الأولوية باستمرار لموضوع البيئة والتنمية المستدامة من خلال اجتماعات مخصصة تشمل مناقشات حول "الوسائل الفعالة للتنفيذ والإنفاذ وتسوية النزاعات" (أكرا، الدورة السنوية الثامنة والثلاثون في عام 1999) و"البيئة والتنمية المستدامة" (نيروبي، الدورة السنوية الرابعة والأربعون في عام 2005) و"البيئة والتنمية المستدامة" (دار السلام، الدورة السنوية التاسعة والأربعون في عام 2010). ضمن هذا الاهتمام المستمر أن يظل هذا الموضوع رئيسياً في الدورات السنوية اللاحقة بشكل متواصل من عام 2011 إلى عام 2015 ثم من الدورة السنوية الستين التي عقدت في نيودلهي في عام 2022.

5. واكب الحوار في هذه الجلسات التحديات البيئية العالمية المتطورة حيث عالج باستمرار أهم القضايا الحالية. ركزت الدورة السنوية الستون في عام 2022 على تلوث الهواء عبر الحدود ولا سيما العواصف الرملية والغبارية (SDS) والتلوث الضبابي وحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة

---

[1] "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية" 3-14 حزيران / يونيو 1992، وثيقة الأمم المتحدة رقم. A/CONF.151/26/Rev.1 (المجلد الثانى).

[2] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ (المعتمدة في 9 أيار / مايو 1992، دخلت حيز التنفيذ في 21 آذار / مارس 1994). وثيقة المعاهدة رقم. 102-38, 1771. سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 107.

[3] اتفاقية التنوع البيولوجي (اعتمدت في 5 حزيران / يونيو 1992، ودخلت حيز التنفيذ في 29 كانون الأول / ديسمبر 1993) 1760 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 79.

[4] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا (اعتمدت في 14 تشرين الأول / أكتوبر 1994، دخلت حيز التنفيذ في 26 كانون الأول / ديسمبر 1996) 1954 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 3 (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر).

المناطق خارج الاختصاص الوطني (BBNJ). أبرزت الدورة السنوية الحادية والستون التي عقدت في بالي بجمهورية إندونيسيا في عام 2023 قضيتين بيئيتين حاسمتين: المفاوضات الجارية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي والمبادرات العالمية لمكافحة تغير المناخ. تناولت الدورة السنوية الثانية والستون التي عقدت في بانكوك بمملكة تايلاند في عام 2024 على نطاق واسع التطورات المتعلقة بالتلوث البلاستيكي وتغير المناخ.

ثانياً. موضوعات للمناقشة المركزة

6. يسعى تقرير الأمانة الذي تم إعداده للدورة السنوية الثالثة والستين لمنظمة آلكو إلى تزويد الدول الأعضاء بتحديث شامل حول التطورات الهامة في البيئة والتنمية المستدامة منذ الدورة السنوية الثانية والستين. تم تصميميها لتسهيل المداولات المركزة حول ثلاثة مواضيع حاسمة:

1. المفاوضات الجارية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي،
2. النظام القانوني الدولي بشأن تغير المناخ، و
3. أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: قضايا مختارة

ثالثاً. صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي

أ. تمهيد

7. برز التلوث البلاستيكي كواحد من أكثر التحديات البيئية إلحاحاً في عصرنا.[5] يتم إنتاج أكثر من 400 مليون طن من البلاستيك على مستوى العالم كل عام، ويتم استخدام جزء كبير منه لمرة واحدة وينتهي به الأمر إلى تلويث الأنهار والسواحل والنظم الإيكولوجية البحرية.[6] هذه الأزمة ليست بيئية فحسب، بل لها عواقب صحية واقتصادية وتنموية خطيرة مع دخول ما يقدر بنحو 11 مليون طن من النفايات البلاستيكية إلى المحيط سنوياً،[7] لا سيما بالنسبة للبلدان في آسيا وأفريقيا. تستمر النفايات البلاستيكية في البيئة لمئات السنين وتتحلل إلى مواد بلاستيكية دقيقة تدخل السلاسل الغذائية[8] وتساهم في فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظام البيئي. تشعر البلدان النامية بالتأثيرات بشكل غير متناسب، حيث تفتقر في كثير من الأحيان إلى البنية التحتية الكافية لإدارة النفايات وتتلقى بشكل متكرر النفايات البلاستيكية المستوردة. تعتمد هذه المناطق علاوة على ذلك بشكل كبير على المحيطات الصحية لسبل العيش ومصائد الأسماك والسياحة والقدرة على التكيف مع المناخ.

---

[5] إيرث دوت أورغ، أكبر 15 مشكلة بيئية في حياتنا، https://earth.org/the-biggest-environmental-problems-of-our-lifetime/، تم الوصول إليه في 15 أيار / مايو 2025.

[6] الأمم المتحدة، يجب على العالم "العمل كوحدة واحدة" لإنهاء التلوث البلاستيكي: غوتيريس، تم الوصول إليه من https://news.un.org/en/story/2023/06/1137322، تم الوصول إليه في 19 أيار/ مايو 2025.

[7] راكبو الأمواج ضد الصرف الصحي والتلوث البلاستيكي: حقائق وأرقام https://www.sas.org.uk/plastic-pollution/plastic-pollution-facts-figures/ تم الوصول إليه في 15 أيار / مايو 2025.

[8] باتشواو لالرينفيلا، ريبيكا فانلالسانجيا خولرينج لالرينزواليب، بونوري جاياسيكار بابو، التلوث البيئي والإدارة "البلاستيك الدقيق: تأثيره على البيئة والصحة البشرية والنظم البيئية النباتية" (2024) 1 التلوث البيئي والإدارة 259-248.

8. دعت جمعية الأمم المتحدة للبيئة في آذار / مارس 2022 من خلال القرار 14/5 المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية.[9] يتمثل تفويض اللجنة في إنشاء صك دولي ملزم قانوناً (ILBI) يهدف إلى معالجة التلوث البلاستيكي بما في ذلك آثاره على البيئة البحرية من خلال إطار شامل يأخذ في الاعتبار دورة حياة البلاستيك بأكملها من الإنتاج والتصميم إلى التخلص منه ومعالجته.

9. يمثل قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة رقم 14/5 خطوة محورية في الاستجابة العالمية لأزمة التلوث البلاستيكي المتصاعدة. يعكس القرار التزاماً دولياً موحداً بمعالجة هذه القضية من خلال تدابير ملزمة قانوناً مع استمرار النفايات البلاستيكية في تلويث النظم الإيكولوجية وإلحاق الضرر بالحياة البحرية وتهديد صحة الإنسان. يقر القرار بتعقيد المشكلة والحاجة إلى حلول منهجية من خلال الإلزام بتطوير أداة شاملة تغطي دورة الحياة الكاملة للبلاستيك. يؤكد على الحاجة الملحة إلى عمل عالمي منسق، ويوفر منصة حاسمة لصنع سياسات هادفة وعادلة ومبنية على العلم لمكافحة التلوث البلاستيكي. كان من المقرر أن تتضمن الأداة المتوقعة تدابير إلزامية وطوعية مع اعتماد نهج شامل يمتد على مدار دورة حياة المواد البلاستيكية بأكملها. يجب عليها أيضاً عند القيام بذلك مراعاة المبادئ المنصوص عليها في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية مع مراعاة الظروف والقدرات المتنوعة للدول الفردية فضلاً عن العناصر المحددة الموضحة في القرار.

10. عقدت لجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC) دورتها الأولى تماشياً مع تفويض إنشاء صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي، في الفترة من 28 تشرين الثاني / نوفمبر إلى 2 كانون الأول / ديسمبر 2022 في مركز بونتا ديل إستي للمؤتمرات والمعارض في أوروغواي.[10] عُقدت الدورة الثانية في الفترة من 29 أيار / مايو إلى 2 حزيران / يونيو 2023 في مقر اليونسكو في باريس.[11] عُقدت في وقت لاحق الدورة الثالثة في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي في الفترة من 13 إلى 19 تشرين الثاني / نوفمبر 2023.[12] عقدت الجولة الرابعة من المفاوضات في الفترة من 23 إلى 29 نيسان / أبريل 2024 في أوتاوا، كندا.[13] عُقد في الآونة الأخيرة الجزء الأول

---

[9] قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة رقم 14/5 بعنوان "إنهاء التلوث البلاستيكي: نحو صك دولي ملزم قانوناً" <https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/39812/OEWG_PP_1_INF_1_UNEA%20resolution.pdf> تم الوصول إليه في أيار / مايو 2025.

[10] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي، بما في ذلك في البيئة البحرية، عن أعمال دورتها الأولى (تقرير لجنة التفاوض الحكومية الدولية -1) <https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/42282/INC1reportReissuedAdvance.pdf> تم الوصول إليه في 8 أيار/ مايو 2025.

[11] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي، بما في ذلك في البيئة البحرية، عن أعمال دورتها الثانية (تقرير لجنة التفاوض الحكومية الدولية -2) <https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/42953/FinalINC2Report.pdf> تم الوصول إليه في 8 أيار/ مايو 2025.

[12] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي، بما في ذلك في البيئة البحرية، عن أعمال دورتها الثالثة (تقرير لجنة التفاوض الحكومية الدولية -3) <https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/44760/INC3ReportE.pdf> تم الوصول إليه في 8 أيار / مايو 2025.

[13] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي، بما في ذلك في البيئة البحرية، عن أعمال دورتها الرابعة (تقرير لجنة التفاوض الحكومية الدولية -4) <https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/45872/INC4_Report.pdf> تم الوصول إليه في 8 أيار/ مايو 2025.

من الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في الفترة من 25 تشرين الثاني / نوفمبر إلى 1 كانون الأول / ديسمبر 2024 في بوسان في جمهورية كوريا.[14]

11. تمثل هذه العملية بالنسبة للبلدان الآسيوية والأفريقية فرصة حاسمة لضمان أن تعكس المعاهدة العالمية مبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة والمتباينة والحق في التنمية المستدامة. تنظر الأمانة العامة لمنظمة آلكو إلى هذه المفاوضات على أنها لحظة حاسمة لدولها الأعضاء للمشاركة بفعالية وصياغة إطارٍ للمعاهدة يتسم بالطموح البيئي والعدالة التنموية.

ب. مداولات الدورة السنوية الثانية والستين لمنظمة آلكو (9-13 أيلول/سبتمبر 2024 في بانكوك، مملكة تايلند)

12. سلط **السيد يونغ زو نائب الأمين العام لمنظمة آلكو** في ملاحظاته الافتتاحية الضوء على ظهور التلوث البلاستيكي كأحد أكثر التحديات البيئية إلحاحاً التي تواجه النظم الإيكولوجية وصحة الإنسان والتنمية المستدامة. أثنى على التقدم الذي أحرزته الدورتان الثالثة والرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية نحو وضع معاهدة عالمية للبلاستيك. أشار أيضاً إلى أنه لا تزال هناك تحديات أمام تحقيق نهج متوازن يتضمن كلاً من الالتزامات الملزمة والإجراءات الطوعية مع مراعاة القدرات والظروف المتنوعة للدول الأعضاء.

13. أشار **مندوب مملكة تايلند** إلى المشاركة المنتظمة لبلده في لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بالتلوث البلاستيكي التي تعمل على وضع صك دولي ملزم قانوناً لمعالجة تأثير التلوث البلاستيكي. كان يأمل المندوب أن يتم إبرام المعاهدة في الوقت المناسب.

14. أعرب **مندوب جمهورية تنزانيا المتحدة** عن دعمه الكامل للجهود الدولية الجارية لوضع صك دولي شامل ملزم قانوناً للتخفيف من الآثار السلبية للنفايات البلاستيكية على البيئة. لوحظ عزيزاً لهذا الهدف أن البلد شارك في جميع الدورات الأربع للجنة التفاوض الحكومية الدولية التي عقدت حتى الآن وبذل العديد من الجهود على المستوى المحلي لتنظيم التحديات البيئية التي يشكلها البلاستيك. أشار المندوب أيضاً إلى أهمية المشاركة الأوسع نطاقاً لجميع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق نتائج أفضل. سلط الضوء على الحاجة إلى دعم صندوق متعدد الأطراف مخصص لتنفيذ المعاهدة وأهميته.

15. أشار **مندوب جمهورية فيتنام الاشتراكية** إلى أن مكافحة التلوث البلاستيكي هي أولوية قصوى للبلد وشدد على أن البلد قد اتخذ مجموعة من الإجراءات المحددة على مستويات متعددة لمعالجة هذه المشكلة. لوحظ أن البلد حريص على التعاون مع البلدان الأخرى بشأن هذه المسألة ويشارك بنشاط في المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن النفايات البلاستيكية. شجع المندوب الدول على المضي قدماً في إنشاء وتنفيذ آليات عالمية لتعبئة

[14] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مشروع تقرير لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي بما في ذلك في البيئة البحرية، عن أعمال الجزء الأول من دورتها الخامسة <https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/47162/INC_5_1_Report.pdf>، تم الوصول إليه في 8 أيار/ مايو 2025.

الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وتبادل الأفكار السياسية لدفع التحول نحو اقتصاد دائري للبلاستيك. لوحظ أيضاً أن البلد يشجع على إنشاء وتشغيل مراكز عالمية وإقليمية مكرسة لرصد وجمع وتبادل المعلومات والبحوث وأفضل الممارسات في إدارة التلوث البلاستيكي فضلاً عن أهمية مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في هذه العملية. تسليط الضوء كذلك على أهمية توسيع مبادرات التوعية المجتمعية بشأن النفايات البلاستيكية خاصة من خلال دمجها في برامج التعليم المدرسي.

16. شدد **مندوب ماليزيا** على أن تنفيذ معاهدة المواد البلاستيكية يجب أن يكون مدفوعاً وطنياً وأن يجسد عناصر المرونة والقدرة على التكيف. سيمكن ذلك الدولة من تحديد الأهداف والإجراءات وفقاً لظروفها الوطنية مع السماح بوقت انتقال كافٍ للبلد والأسواق للتكيف بطريقة تدريجية. لوحظ أن فريقي الخبراء ليسا جزءاً من المفاوضات في إطار لجنة التفاوض الحكومية الدولية وأن أدوارهما تقتصر على إعلام لجنة التفاوض الحكومية الدولية والنهوض بعملها، فيما يتعلق بمسألة دور فريقي الخبراء *المخصصين* مفتوحي العضوية بين الدورات لهذا الغرض. أشار البلد إلى دعمه لمبدأ المساواة في السيادة ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات ذات الصلة. تم تسليط الضوء على أن نطاق المعاهدة يجب ألا يشمل الالتزامات أو الأحكام المتعلقة باستخراج الوقود الأحفوري لأن هذه المواد الخام تستخدم أيضاً بشكل أساسي في منتجات صناعية أخرى غير البلاستيك.

17. أشار **مندوب اليابان** إلى أنه من الضروري وضع صك قانوني فعال وتقدمي يشارك فيه العديد من البلدان بما في ذلك كبار المستهلكين والمتسببين في انبعاثات البلاستيك. كان من الضروري لمعالجة مسألة التلوث البلاستيكي تعزيز تداول الموارد البلاستيكية طوال دورة حياتها الكاملة وإنشاء نظام للسيطرة على تسرب البلاستيك إلى البيئة بما في ذلك من خلال إعادة التدوير وإعادة الاستخدام والإدارة السليمة بيئياً للنفايات. تمت الإشارة إلى أهمية إنشاء اقتصاد دائري للبلاستيك، تم في هذا الصدد تسليط الضوء على تصميم المنتجات الصديقة للبيئة التي تتضمن تخفيض الوزن وتقليل المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد. كما أشار المندوب إلى أهمية الحد من الانبعاثات والمعالجة المناسبة للنفايات البلاستيكية لأن ذلك من شأنه أن يساهم بشكل كبير في منع تسرب البلاستيك من الحلقة الدائرية إلى البيئة. تم التأكيد في هذا الصدد على أهمية الطموح بشأن ممارسات إدارة النفايات السليمة بيئياً.

18. أصر **مندوب جمهورية الهند** على ضرورة دمج كل من المساعدة المالية والتقنية وكذلك نقل التكنولوجيا في الأحكام الموضوعية لمشروع النص. لوحظ أنه لا ينبغي أن تكون هناك أهداف أو أغطية ملزمة فيما يتعلق بإنتاج البوليمرات البلاستيكية. ينبغي أن تستند الاستجابة العالمية للمشكلة إلى مبدأ الإنصاف والتنمية المستدامة بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة مع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة، نظراً للأهمية الحاسمة للبلاستيك في التنمية الوطنية والنمو الاقتصادي، ولوحظ أن الصك القانوني الدولي المقترح ينبغي أن ينفذ بطريقة مدفوعة بعقلانية مع المراعاة الواجبة للظروف والقدرات الوطنية. يُعدّ النهج القائم على التوافق بدلًا من النهج القائم على التصويت، هو الأنسب في هذا الصدد.

19. دعم **مندوب جمهورية إندونيسيا** العمل على وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي. سُلط الضوء على الجهود المبذولة في الجهود الوطنية والدولية لمعالجة مشكلة التلوث البلاستيكي. أشار المندوب إلى دعم

البلد للمعاهدة لتغطية دورة الحياة الكاملة للبلاستيك. يجب أن يكون النهج الشامل الذي يعزز التعميم بمثابة نهج أساسي وشامل للصك الدولي الملزم قانوناً. كان بالمثل تحسين تصميم المنتجات وممارسات إدارة النفايات السليمة بيئياً أمراً أساسياً. ينبغي مراعاة أوضاع وظروف البلدان ذات المعالم الجغرافية الخاصة مثل الدول الأرخبيلية وغيرها من البلدان ذات القدرات الفريدة والاحتياجات المحددة في مرحلة المفاوضات. ينبغي تناول مبادئ أهداف التنمية المستدامة والمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة والقدرات ذات الصلة في الصك الدولي الملزم قانوناً. تم بالمثل تقديم الدعم للأحكام المتعلقة ببناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا بناءً على احتياجات الدول خاصة بالنسبة للدول النامية لضمان التنفيذ الفعال للصك.

20. أشار **مندوب الجمهورية التركية** إلى أن الزيادة المقلقة في النفايات البلاستيكية كانت نتيجة مباشرة لأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. ذُكر أن الدول الأعضاء في منظمة آلكو وإن كانت تُسهم بشكل أقل في التلوث البلاستيكي العالمي، إلا أنها تُشارك بشكل غير متناسب في عواقب هذه المشكلة. كان من المهم في هذه الخلفية إبراز أصوات الدول الأعضاء في آلكو. تم التأكيد على أهمية مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة والحاجة إلى تحقيق توازن بين الأهداف الملزمة والتدابير المرنة.

21. أشار **مندوب جمهورية الصين الشعبية** أنه كان مؤيداً قوي للعملية التفاوضية للجنة التفاوض الحكومية الدولية لتطوير الصك القانوني الدولي بشأن قضية التلوث البلاستيكي وشارك بنشاط في العملية. أشار المندوب إلى أن البلاستيك في حد ذاته ليس هو المشكلة بل تسرب البلاستيك الذي يُساء إدارته إلى البيئة. من الضروري في هذا الصدد اتباع نهج متوازن من شأنه تسهيل استخدام البلاستيك في الحياة اليومية وفي الوقت نفسه معالجة التلوث البلاستيكي بطرق عملية وفعالة. يجب أن يأخذ الصك في الاعتبار الظروف والقدرات الوطنية مع الالتزام الصارم بتفويض قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5. يجب أن تركز الأداة على جمع النفايات البلاستيكية وإعادة تدويرها والتخلص منها مع التركيز على السبب الجذري للتلوث البلاستيكي، أي إدارة النفايات بدلاً من تقليل إنتاج البلاستيك والتي كانت مسألة سياسة صناعية. كان من المأمول أن تتمكن جميع البلدان من العمل معاً بروح الانفتاح والبراغماتية والتعاون.

22. أعرب **مندوب جمهورية كوريا** عن دعمه القوي لوضع الصيغة النهائية لنص المعاهدة بحلول نهاية عام 2024 كما كان متوخى في البداية. كان من المتوقع أن تعالج المعاهدة الجديدة مسألة التلوث البلاستيكي طوال دورة حياتها بأكملها من الإنتاج إلى الاستهلاك إلى التخلص منها بناءً على الأدلة العلمية. أشير أيضاً إلى أهمية أن تكون المعاهدة فعالة وقابلة للإنفاذ.

23. أشار **مندوب جمهورية بنغلاديش الشعبية** في البداية إلى أن البلاد قد فرضت حظراً كاملاً على أكياس التسوق المصنوعة من البوليثين والبولي بروبلين في جميع المتاجر الكبرى في جميع أنحاء البلاد اعتباراً من 1 تشرين الأول / أكتوبر 2024. لوحظ أن البلد كان مدافعاً قوياً عن القضاء على التلوث البلاستيكي أحادي الاستخدام بما في ذلك حظر المنتجات ذات الفائدة المنخفضة والقدرة العالية على التخلص من القمامة ويدعم العملية الجارية للصك الدولي الملزم قانوناً. تم التأكيد على أهمية التعاون العالمي للانتقال إلى اقتصاد دائري إلى جانب الإدارة

الفعالة وإعادة استخدام وتدوير النفايات البلاستيكية. أشير إلى تزويد البلدان النامية بالتمويل الكافي لبناء القدرات في مجال التكنولوجيات السليمة بيئياً والدعم العلمي والتقني.

ج. ملخص المفاوضات السابقة للجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC-1 إلى INC-4)

أولاً. ملخص الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC-1) بونتا ديل إستي، أوروغواي، 28 تشرين الثاني/نوفمبر - 2 كانون الأول / ديسمبر 2022

24. أجرت لجنة التفاوض الحكومية الدولية مناقشات شاملة حول مختلف الجوانب التأسيسية لصك دولي ملزم قانوناً في المستقبل يهدف إلى معالجة التلوث البلاستيكي بما في ذلك البيئة البحرية.[15] كان من بين مجالات التركيز الرئيسية النطاق المحتمل والأهداف الشاملة للمعاهدة فضلاً عن الخيارات الهيكلية الأولية. كما بدأت لجنة التفاوض الحكومية الدولية مداولات حول الالتزامات الأساسية وتدابير الرقابة التي يمكن دمجها إلى جانب النهج الطوعية لوضع صك ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي. امتدت المناقشات إلى آليات التنفيذ المحتملة، بما في ذلك الأحكام المتعلقة ببناء القدرات والدعم الفني والمساعدة المالية. تناولت اللجنة أيضاً أهمية إنشاء نظم لرصد وتقييم التقدم المحرز، فضلاً عن أطر الإبلاغ الوطنية لتقييم فعالية الأداة مع مرور الوقت. شملت المداولات الإضافية عناصر تتعلق بالتعاون العلمي والتقني والبحث والتوعية العامة والتنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين. كما استكشفت اللجنة مناهج لضمان إشراك أصحاب المصلحة الشاملين والعمل عبر القطاعات. تم أخيراً إيلاء الاهتمام للأحكام التعهدية القياسية، بما في ذلك الأحكام الختامية التي من شأنها أن تحكم تشغيل وإنفاذ الاتفاقية المستقبلية.

25. طلبت لجنة التفاوض الحكومية الدولية من الأمانة إعداد وثيقة للنظر فيها في دورتها الثانية، تعرض الخيارات المحتملة لعناصر صك دولي ملزم قانوناً لمعالجة التلوث البلاستيكي، بما في ذلك في البيئة البحرية. حددت الهيئة أنه يجب إعداد الوثيقة بما يتماشى مع النهج الشامل المنصوص عليه في قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة رقم 5/14 الذي يدعو إلى معالجة دورة الحياة الكاملة للبلاستيك. كان من المقرر أن تتضمن الوثيقة في جملة أمور هدفاً محتملاً للصك وأحكاماً موضوعية تشمل الالتزامات الأساسية وتدابير الرقابة والنهج الطوعية فضلاً عن أحكام التنفيذ ووسائله، بما في ذلك بناء القدرات والمساعدة التقنية والدعم المالي. أشارت الهيئة كذلك إلى أن الوثيقة قد تعكس تدابير ملزمة قانوناً وتدابير طوعية على حد سواء. تم التأكيد على أن الغرض من الوثيقة هو مساعدة الهيئة في مداولاتها وأنها لا تخل بنتائج المفاوضات بما في ذلك ما يتعلق بهيكل ومحتوى الصك الذي سيتم إعداده.

[15] تقرير لجنة التفاوض الحكومية الدولية -1 (الحاشية 10).

ثانياً. ملخص الدورة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC-2) باريس، 29 أيار/مايو - 2 حزيران/يونيو 2023

26. أعدت الأمانة وثيقة تحدد الخيارات المحتملة لعناصر صك دولي ملزم قانوناً، وذلك عملاً بالتفويض الذي تم إصداره في الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC-1).[16] تم تطوير هذه الخيارات في إطار نهج شامل لمعالجة دورة الحياة الكاملة للبلاستيك. تحدد الوثيقة العناصر المحتملة بما في ذلك هدف الصك والأحكام الموضوعية مثل الالتزامات الأساسية وتدابير الرقابة والنهج الطوعية وتدابير التنفيذ ووسائله. لوحظ أن الهدف الأساسي للصك الدولي الملزم قانوناً يمكن أن يكون إما خياراً من الخيارات الثلاثة أو مزيجاً من الخيارات الثلاثة:

أ. وضع حد للتلوث البلاستيكي وحماية صحة الإنسان والبيئة من آثاره الضارة طوال دورة حياة البلاستيك.

ب. حماية صحة الإنسان والبيئة من الآثار الضارة للتلوث البلاستيكي طوال دورة الحياة.

ج. الحد من إنتاج البلاستيك واستخدامه وتصريفه طوال دورة حياته، بما في ذلك من خلال تعزيز اقتصاد البلاستيك الدائري بهدف إنهاء التلوث البلاستيكي بحلول العام العاشر وحماية صحة الإنسان والبيئة من آثاره الضارة.

27. حددت الوثيقة 12 التزاماً أساسياً محتملاً يمكن إجراء مزيد من المداولات بشأنها. شملت الخيارات المقدمة تدابير ملزمة قانوناً وغير ملزمة على حد سواء. استرشدت الوثيقة بالآراء التي أُعرب عنها خلال الدورة الأولى للجنة، فضلاً عن 67 مذكرة خطية وردت بعد ذلك تعكس مواقف 119 دولة. تم تلقي 176 مذكرة أخرى من أصحاب المصلحة ومجموعات أصحاب المصلحة. قدمت الأمانة عند عرض الوثيقة لمحة عامة موجزة عن محتوياتها مؤكدةً أن الغرض منها هو فقط دعم وتسهيل مداولات اللجنة. أُشير صراحةً أن الوثيقة لا تستبق بأي شكل من الأشكال قرارات اللجنة أو تحددها مسبقاً فيما يتعلق بهيكل الصك المستقبلي أو محتواه أو شكله القانوني.

28. قررت لجنة التفاوض الحكومية الدولية إنشاء مجموعتي اتصال بهدف تحديد مجالات التقارب وصقل مجموعة الخيارات المحتملة قيد النظر. تم تكليف مجموعات الاتصال بمواصلة المناقشات إلى أقصى حد ممكن من خلال جمع آراء الأعضاء حول العناصر والخيارات التي قد تشكل أساساً لصك دولي مستقبلي. كان من المتوقع أن تساعد هذه المداولات في تحديد مجالات التقارب بالإضافة إلى أي اختلافات أو ثغرات قائمة. كان على كل مجموعة اتصال أن تقدم تقريراً إلى الجلسة العامة على شكل ملخص للمناقشات، يعده الميسرون المشاركون بدعم من الأمانة العامة.

29. ناقشت المجموعة الأساسية الأولى الأهداف والالتزامات الموضوعية مع التركيز على الالتزامات الاثني عشر المحتملة المحددة في ورقة العناصر التي أعدتها الأمانة، في حين ركزت المجموعة الأساسية الثانية على جوانب التنفيذ.

[16] تقرير لجنة التفاوض الحكومية الدولية الثانية (الحاشية 11).

30. كانت النتيجة الرئيسية للجنة التفاوض الحكومية الدولية الثانية هي طلب رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية بدعم من الأمانة إعداد مسودة أولية للصك الدولي الملزم قانوناً للنظر فيه في الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، بناءً على الآراء المعرب عنها خلال الدورتين الأولى والثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية. تم إضافةً لذلك تشجيع الأعضاء والمراقبين على تقديم بيانات مكتوبة إلى الأمانة لزيادة إثراء عملية الصياغة.

ثالثاً. ملخص الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC-3) نيروبي، 13-19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023

31. كانت إحدى النتائج الرئيسية للدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية هي الدعم القوي لمعالجة المواد الكيميائية السامة في البلاستيك، حيث أيدت أكثر من 130 دولة اقتراحاً من سويسرا وأوروغواي لتنظيم المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق.[17] دعا الاقتراح إلى وضع معايير وطنية تهدف إلى القضاء على المواد الضارة إلى جانب وضع معايير منسقة عالمياً تستند إلى أدلة علمية وبيانات قوية. تقدمت المناقشات في مجالات موضوعية أخرى إضافةً لهذا التقدم بما في ذلك تنظيم إنتاج البلاستيك ووضع معايير لمعدات الصيد وتنظيم المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق. مثلت هذه التطورات خطوات مهمة نحو تشكيل الالتزامات الأساسية للصك المستقبلي الملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي.

رابعاً. ملخص الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC-4) أوتاوا، 23–29 نيسان/أبريل 2024

32. شهدت لجنة التفاوض الحكومية الدولية الرابعة كلاً من التقدم المحرز والانقسامات المستمرة بين الدول الأعضاء. استمرت الخلافات الحادة حول القضايا الرئيسية بما في ذلك تنظيم البوليمرات البلاستيكية الأولية والمواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق وعلاقة المعاهدة الجديدة بالأطر الدولية القائمة،[18] في حين ظهرت مجالات التقارب حول مواضيع مثل إدارة النفايات البلاستيكية والانتقال العادل. ثبت أن نطاق الاتفاق المستقبلي هو القضية الأكثر إثارةً للجدل مع اختلاف وجهات النظر حول ما إذا كانت "دورة الحياة الكاملة" للبلاستيك يجب أن تشمل الإنتاج. دعت بعض البلدان إلى تنظيم البوليمرات البلاستيكية الأولية والمنتجات البلاستيكية التي يمكن تجنبها بينما جادل آخرون بأن مثل هذه التدابير تتجاوز تفويض قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة. تركز النقاش أيضاً حول ما إذا كان ينبغي للمعاهدة أن تعتمد قواعد عالمية ملزمة أو تسمح بنهج طوعية محددة وطنياً لا سيما بشأن تصميم المنتجات والتنظيم الكيميائي والبوليمرات المثيرة للقلق. ظلت آليات التمويل نقطة شائكة رئيسية حيث تراوحت المقترحات من صندوق جديد مخصص متعدد الأطراف إلى الاعتماد على الهياكل القائمة مثل مرفق البيئة العالمية. أثارت أيضاً الأحكام الموسعة لمسؤولية المنتجين آراء مختلفة. أثارت البلدان النامية إضافةً لذلك مخاوف بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية المحتملة لتنظيم معدات الصيد طوال دورة حياتها. اختتم المندوبون الدورة الرابعة

[17] تقرير لجنة التفاوض الحكومية الدولية الثالثة (الحاشية 12).
[18] تقرير لجنة التفاوض الحكومية الدولية الرابعة (الحاشية 13).

للجنة التفاوض الحكومية الدولية بالموافقة على استخدام مجموعة من المناقشات كأساس للمفاوضات في الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في تشرين الثاني / نوفمبر 2024. كان الإنجاز الرئيسي الآخر للجنة التفاوض الحكومية الدولية الرابعة هو الاتفاق على القيام بعمل رسمي بين الدورات حتى تشرين الثاني / نوفمبر 2024 بشأن العديد من القضايا الرئيسية مثل الحظر العالمي على البلاستيك والمواد الكيميائية الإشكالية ومعايير تصميم المنتجات العالمية وتطوير آلية تمويل قوية لضمان انتقال عادل للبلدان النامية.

د. الجزء الأول من الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية (25 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2024، بوسان، جمهورية كوريا)

33. عُقد الجزء الأول من الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية-5.1 في الفترة من 25 تشرين الثاني / نوفمبر إلى 1 كانون الأول / ديسمبر 2024 في بوسان في جمهورية كوريا. من المقرر أن يعقد الجزء الثاني من الدورة الخامسة (5.2-INC) في الفترة من 5 إلى 14 آب / أغسطس 2025 في جنيف في سويسرا. ستسبق الدورة المستأنفة مشاورات إقليمية في 4 آب / أغسطس 2025.

34. افتتح الرئيس لويس فاياس فالديفيسو من الإكوادور في 25 تشرين الثاني / نوفمبر 2024 رسمياً الجزء الأول من الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية. صادف هذا اليوم مرور 1000 يوم على الاعتماد التاريخي للقرار 14/5 الذي نص على وضع الصيغة النهائية لصك دولي ملزم قانوناً للحد من التلوث البلاستيكي. جمع الحدث أكثر من 3300 مشارك من الحكومات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأمم المتحدة والمنظمات الدولية.[19] أشار الرئيس إلى أن التلوث البلاستيكي يشكل خطراً حاسماً ومنتشراً على النظم الإيكولوجية والاقتصادات ورفاه الإنسان. سيؤدي غياب الإجراءات الحاسمة من قبل المجتمع الدولي بالنظر إلى ضخامة حجم الأزمة إلى تضاعف حجم البلاستيك الذي يدخل البيئة كل عام تقريباً بحلول عام 2040 مقارنة بعام 2022. لوحظ أن مداولات الهيئة في الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية تحمل أهمية تاريخية وتتطلب اهتماماً دقيقاً ومركزاً وعاجلاً مع التزام قوي بالتضامن وتوافق الآراء. لوحظ أنه على الرغم من وجود وجهات نظر مختلفة حول العديد من القضايا قيد المناقشة إلا أن هناك اعترافاً مشتركاً بالحاجة إلى معالجة التلوث البلاستيكي من خلال التعاون البناء. دعا جميع المشاركين إلى تبني آليات التعددية لإنهاء خلافاتهم ووضع معاهدة جريئة وفعالة توفر إرثاً دائماً من الأمل لكوكب الأرض والأجيال القادمة.

أولاً. المفاوضات الأساسية ونتائج الجزء الأول من لجنة التفاوض الحكومية الدولية الخامسة

35. أعرب الممثلون خلال المداولات عن وجهات نظر وآراء متباينة حول قضايا مختلفة. تعلقت معظم التعليقات باستخدام ورقة الرئيس غير رئيسية كنقطة انطلاق للمفاوضات. أعرب العديد من الممثلين بمن فيهم العديد

[19] المعهد الدولي للتنمية المستدامة، نشرة مفاوضات الأرض، تقرير موجز 25 تشرين الثاني / نوفمبر - 1 كانون الأولى / ديسمبر 2024، <https://enb.iisd.org/plastic-pollution-marine-environment-negotiating-committee-inc5-summary> تم الوصول إليه في 16 أيار / مايو 2025.

ممن تحدثوا نيابةً عن مجموعات البلدان عن استعدادهم لاستخدام الورقة غير الرسمية كأساس للمناقشات داخل مجموعات الاتصال. أشاروا إلى أن القيام بذلك سيساعد الدول الأعضاء على الاستفادة القصوى من وقت التفاوض المحدود المتبقي على الرغم من أنهم كما أقر العديد منهم لم يتفقوا مع كل التفاصيل وظلوا ينتقدون النص. لاحظ الكثيرون أن الورقة غير الرسمية تضمنت أحكاماً لا تزال تفتقر إلى نص مصاغ، وأشار العديد منهم إلى عزمهم على تقديم مقترحات محددة. تم التذكير أيضاً وعلى نطاق واسع بأن النص التجميعي المعتمد في الدورة الرابعة للهيئة ظل مرجعاً قيماً. أكد الكثيرون استعدادهم للدخول في الدورة بروح من التوافق وأعربوا عن رغبتهم في بدء مفاوضات موضوعية.

36. سلط الرئيس الضوء فيما يتعلق بإعداد صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي على مشروع النص المجمع للصك الدولي الملزم قانوناً. أشار أيضاً إلى النسخة الثالثة من ورقته غير الرسمية التي نشرت على الموقع الرسمي للدورة. لم تتمكن الأطراف مع ذلك من التوصل إلى تفاهم بشأن معاهدة جديدة وتم الاتفاق على أن تجتمع الدول مرة أخرى في عام 2025 للمضي قدماً في المداولات بشأنها.

37. أبدت البلدان بشكل عام الملاحظات التالية:

أ. أكدت الدول من جديد التزامها بعملية صياغة صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي بشكل عام والمشكلة العالمية للتلوث البلاستيكي على الرغم من المواقف المتباينة بشأن الجوانب الموضوعية. أعربت دول عديدة في هذا الصدد عن تأييدها للورقة غير الرسمية التي أعدها الرئيس كأساس للمناقشة.

ب. يعزز مبدأ توافق الآراء في صنع القرار بشأن المسائل الموضوعية في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف أهمية صنع القرار الجماعي ويجسد إحساساً مشتركاً بالمسؤولية والالتزام في أفضل تقاليد تعددية الأطراف. يجب في هذا الصدد أن تتبع الجهود الجارية لإعداد صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي هذا المبدأ أيضاً.

ج. يجب احترام القدرات والإمكانيات وقاعدة الموارد الفردية للبلدان أثناء صياغة الالتزامات بموجب الصك المقترح. يجب مناقشة الجوانب المالية والتكنولوجيا وجوانب بناء القدرات مع مراعاة هذه الحقائق العملية حيث تختلف القدرات الاقتصادية للبلدان لإنفاذ الالتزامات القانونية.

د. قد يكون من الأفضل توفير مرونة أكبر للبلدان كل على حدة فيما يتعلق بالمسائل المعقدة تقنياً.

ه. أشارت الدول أيضاً إلى الحاجة إلى معالجة دورة الحياة الكاملة للبلاستيك داخل الصك كوسيلة لتعزيز التدوير البلاستيكي ومنع إطلاقه في البيئة.

و. لوحظ فيما يتعلق بالالتزامات الأساسية أن تدابير الرقابة القوية ضرورية لمنع التلوث البلاستيكي. كان من الضروري اتخاذ إجراءات جريئة في هذا الاتجاه للحد من المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد. ينبغي تشجيع تصميم المنتجات المستدامة بيئياً للتأثير على طلب المستهلك. اعتُبر تعزيز ممارسات إعادة الاستخدام أيضاً وإعادة التدوير والإدارة السليمة للنفايات أمراً ضرورياً. يمكن أيضاً اتباع نهج خاص

بقطاع معين لضمان التنفيذ العملي والفعال بما في ذلك إشراك المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والعاملين في البيئات غير الرسمية والتعاونية في تعزيز وتمكين الانتقال العادل.

ز. أشارت إحدى الدول إلى أن النص قيد التفاوض يفتقر إلى أحكام كافية لحماية التنوع البيولوجي، وهو ما يعتبر مهماً في سياق معالجة التلوث البلاستيكي.

ح. أشارت إحدى الدول إلى أن إيجاد أرضية مشتركة ووضع حلول مشتركة تفيد جميع الأطراف بشكل منصف أمر بالغ الأهمية في معالجة التلوث البلاستيكي. يجب أن تكون العمليات فعالة وشاملة وشفافة لضمان إحراز تقدم ذي مغزى. لوحظ أن الاقتراح الحالي يغفل العناصر الرئيسية مثل المبادئ والأهداف والنطاق وهي عناصر أساسية لإنشاء صك دولي فعال ملزم قانوناً. اعتبرت التنقيحات اللازمة في النص للتمكين من إجراء مفاوضات عادلة ومتوازنة ضرورية.

رابعاً. النظام القانوني الدولي بشأن تغير المناخ

أ. تمهيد

38. يتكون الإطار القانوني الدولي الذي يحكم تغير المناخ في المقام الأول من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ (UNFCCC) لعام 1992[20] وبروتوكول كيوتو التابع لها لعام 1997[21] واتفاق باريس لعام 2015. [22] يتمتع "نظام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ" هذا بتصديق شبه عالمي يؤكد أهميته العالمية.[23] إن الهدف الشامل لهذا النظام هو تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يمنع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي.[24]

39. تهدف اتفاقية باريس على وجه الخصوص إلى الحفاظ على "زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية إلى أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة" ومواصلة الجهود "للحد من زيادة درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة".[25] تجمع الاتفاقية جميع الدول معاً في دورة مدتها خمس سنوات من العمل المناخي الطموح بشكل متزايد مع تقديم البلدان لمساهمات محددة وطنياً والتي من المتوقع أن تعكس

[20] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ المعتمدة في 9 أيار / مايو 1992، ودخلت حيز التنفيذ في 21 آذار / مارس 1994. وثيقة المعاهدة رقم. 102-38، 1771 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 107.

[21] بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، المعتمد في 11 كانون الأول / ديسمبر 1997، دخل حيز التنفيذ في 16 شباط / فبراير 2005، 2303 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 162.

[22] اتفاقية باريس لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، المعتمدة في 12 كانون الأول / ديسمبر 2015، ودخلت حيز التنفيذ في 4 تشرين الثاني / نوفمبر 2016، مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية رقم 16-1104.

[23] تضم اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ 198 طرفاً.
https://unfccc.int/process/parties-non-party-stakeholders/parties-convention-and-observer-states?field_partys_partyto_target_id%5B512%5D=512&field_parties_date_of_ratifi_value=All&field_parties_date_of_signature_value=1&field_parties_date_of_ratifi_value_1=All&field_parties_date_of_signature_value_1=All&combine=> تم الوصول إليه في 4 حزيران / يونيو 2025.

[24] https://unfccc.int/process-and-meetings/what-is-the-united-nations-framework-convention-on-climate-change#ref1، تم الوصول إليه في 4 حزيران / يونيو 2025.

[25] <https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement> تم الوصول إليه في 4 حزيران / يونيو 2025.

طموحاً أعلى بمرور الوقت. يعمل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ واجتماع مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاقية كيوتو واجتماع مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس كهيئات عليا لصنع القرار، وتجتمع سنوياً لتعزيز أهداف النظام. ظلت هذه الهيئات تجتمع على أساس سنوي منذ دخول هذه الصكوك القانونية حيز التنفيذ. تم اعتباراً من تموز / يوليو 2025 اختتام تسعة وعشرين اجتماعاً لمؤتمر الأطراف وتسعة عشر اجتماعاً لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماعاً للأطراف في بروتوكول كيوتو وستة اجتماعات لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماعاً للأطراف في بروتوكول كيوتو.[26]

40. يهدف هذا التقرير إلى تقديم القرارات الرئيسية المعتمدة في مؤتمر باكو لتغير المناخ (11-22 تشرين الثاني / نوفمبر 2024) والزخم السائد المؤدي إلى مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام 2025 المقرر عقده في 10-22 تشرين الثاني / نوفمبر 2025 في بيليم في البرازيل للنظر فيها. يقدم إضافةً لذلك ملاحظات وتعليقات من الأمانة العامة.

ب. مداولات الدورة السنوية الثانية والستين لمنظمة آلكو (9-13 أيلول/سبتمبر 2024 في بانكوك، مملكة تايلند)

41. قدم **السيد زو يونغ، نائب الأمين العام لمنظمة آلكو** الموضوع. سلط الضوء على الحاجة إلى إرادة سياسية قوية وتعاون عالمي من أجل تغير المناخ. ذكر أن نتائج مؤتمر دبي لتغير المناخ (الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف) وإنشاء صندوق الخسائر والأضرار واستكمال التقييم العالمي الأول بموجب اتفاقية باريس تمثل تقدماً كبيراً في قانون المناخ الدولي. شدد على أهمية التوصل إلى اتفاق بشأن الهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن تمويل المناخ وضمان توافقه مع احتياجات وأولويات الدول النامية في الدورة التاسعة والعشرين القادمة لمؤتمر الأطراف. حث الدول الأعضاء في آلكو على المشاركة بنشاط في هذه المفاوضات والدعوة لمصالحها المشتركة. اختتم بتسليط الضوء على الحاجة إلى ضمان أن تكون الأطر القانونية المستقبلية عادلة وفعالة مع الاعتراف بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

42. شدد **مندوب مملكة تايلند** على أهمية تغير المناخ والتطورات الأخيرة في القانون الدولي التي تعالج هذه القضية. أشار المندوب إلى الدور الحاسم للمحاكم والهيئات القضائية الدولية في توضيح الالتزامات القانونية للدول بشأن تغير المناخ. رحب بالرأي الاستشاري الأخير للمحكمة الدولية لقانون البحار بشأن حماية البيئة البحرية، وأعرب عن دعمه النشط لعملية الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية. سلط المندوب الضوء على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وحدد التزامات تايلاند المناخية المعززة بما في ذلك تعزيز المساهمات المحددة وطنياً وأهداف حياد الكربوني والتشريعات الجديدة. دعا المندوب أيضاً إلى العدالة المناخية من خلال زيادة

[26] <https://unfccc.int/process/bodies/supreme-bodies/conference-of-the-parties-cop>، https://unfccc.int/process/bodies/supreme-bodies/conference-of-the-parties-serving-as-the-meeting-of-the-parties-to-the-kyoto-protocol-cmp%3E;%20%20%3C%20https:/unfccc.int/process/bodies/supreme-bodies/conference-of-the-parties-serving-as-the-meeting-of-the-parties-to-the-paris-agreement-cma> تم الوصول إليه في 4 حزيران / يونيو 2025.

الدعم للبلدان النامية وأخطر بأن تايلاند قد صدقت على تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال. دعا المندوب إلى تعاون عالمي موحد ووضوح قانوني لمكافحة تغير المناخ بشكل فعال وحماية الدول الضعيفة.

43. تحدث **مندوب جمهورية كينيا** عن إعطاء الأولوية للبيئة والموارد الطبيعية كأولويات وطنية أثناء العمل بالتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين والدوليين. أكد المندوب من جديد التزام كينيا بتحقيق صافي الصفر بحلول عام 2050. أعرب المندوب أيضاً عن امتنانه لجميع الدول الأعضاء في آلكو لمشاركتها في جمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA-6) في نيروبي بكينيا والتي ركزت على تنفيذ البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. حث المندوب جميع الأعضاء على تنفيذ القرارات والالتزامات المعتمدة في الجمعية لحشد العمل العاجل بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة.

44. أكد **مندوب جمهورية تنزانيا المتحدة** أن تغير المناخ هو أحد التحديات البيئية الرئيسية التي تواجهها تنزانيا حالياً. ذكر المندوب أن التكاليف الاقتصادية لمعالجة تغير المناخ تقدر بنسبة 2-3% من ناتجها المحلي الإجمالي سنوياً. سرد المندوب السياسات الرئيسية والأدوات القانونية والمؤسسية والتنظيمية والاستراتيجيات الوطنية التي نفذتها حكومته. حث المندوب جميع الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية للقضايا البيئية واتخاذ إجراءات قوية لمواجهة هذه التحديات.

45. وصف **مندوب جمهورية فيتنام الاشتراكية** تغير المناخ بأنه مصدر قلق دولي. سرد التدابير المتنوعة التي نفذتها فيتنام على مستويات متعددة للتصدي لتغير المناخ بما في ذلك تقديم بيانات مكتوبة وشفهية إلى المحكمة الدولية لقانون البحار ولعب دور رئيسي في صياغة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية. شدد المندوب على أن البلدان ذات الانبعاثات التاريخية الكبيرة يجب أن تتحمل المسؤولية على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

46. أقر **مندوب الجمهورية الإسلامية الإيرانية** بأهمية مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة مع القدرات ذات الصلة في معالجة تغير المناخ. شدد المندوب على أهمية صكوك تغير المناخ ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس. ذكر المندوب أن إيران قدمت بيانها المكتوب وتعليقاتها إلى محكمة العدل الدولية للحصول على رأي استشاري بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ. شدد المندوب على أهمية التعاون الدولي في التعامل مع عدم الامتثال لالتزامات الدول بموجب نظام تغير المناخ.

47. ذكر **مندوب ماليزيا** إن بلاده تتوقع أن يكون مؤتمر الأطراف التاسع والعشرون فرصة حاسمة لوضع هدف كمي جماعي جديد عادل وطموح بشأن تمويل المناخ، وحث على أن تسترشد المناقشات بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الخاصة لكل دولة وأن تكون مصممة لتناسب احتياجات البلدان النامية. أكد المندوب من جديد دعم ماليزيا لصندوق الخسائر والأضرار الذي أنشئ في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، وسلط الضوء على الدور التنسيقي للبنك الدولي ومشاركة خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان الإدارة الفعالة.

48. شدد **مندوب اليابان** على تغير المناخ باعتباره قضية حاسمة في المجتمع الدولي. ذكر أن اليابان تهدف إلى خفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة بنسبة 46% في السنة المالية 2030 من مستوياتها في السنة المالية 2013. أكد على الحاجة إلى التعاون العالمي لتحقيق هدف المناخ المتمثل في الوصول إلى 1.5 درجة مئوية، وحث الجهات الرئيسية المسببة للانبعاثات على الالتزام بالصافي الصفري بحلول عام 2050 وشدد على الحاجة إلى مساهمات طموحة وحكيمة اقتصادياً ومحددة وطنياً (NDCs). ذكر أنه بالنسبة لمؤتمر الأطراف التاسع والعشرين، شددت اليابان على أهمية التمويل المناخي الشامل من خلال هدف كمي جماعي جديد، داعية إلى مساهمات من الدول المتقدمة والقادرة على حد سواء. قدم إحاطة حول الالتزامات المالية للمناخ في اليابان بما في ذلك الأموال المتعهد بها لصندوق المناخ الأخضر وصندوق الخسائر والأضرار. ذكر المندوب أن اليابان أقرت بالرأي الاستشاري للمحكمة الدولية لقانون البحار بشأن تغير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وسترصد تأثيره على المناقشات البيئية العالمية.

49. شدد **مندوب جمهورية الهند** على أن تغير المناخ يمثل تحدياً تنموياً كبيراً، لا سيما بالنسبة للدول النامية والمحرومة. شدد المندوب على الحاجة إلى التعاون العالمي لتحقيق هدف اتفاقية باريس البالغ 1.5 درجة مئوية، وأشار إلى قيادة الهند من خلال مبادرات مثل التحالف الدولي للطاقة الشمسية (ISA) وتحالف البنية التحتية المقاومة للكوارث (CDRI). كرر المندوب تركيز الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف على تعزيز الطموح وتمكين العمل ودعا إلى زيادة التمويل المناخي المنصف. أحاط المندوب علماً بالرأي الاستشاري الصادر عن المحكمة الدولية لقانون البحار بشأن التزامات الدول بحماية محيطات العالم والحفاظ عليها من آثار تغير المناخ.

50. أعرب **مندوب جمهورية إندونيسيا** عن أمله في أن يبني مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين على النتائج التحويلية لمؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، وخاصة اعتماد إجماع الإمارات العربية المتحدة وإطار الإمارات العربية المتحدة للمرونة المناخية العالمية. أكد المندوب أن الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف ستكون بمثابة لحظة محورية للعمل المناخي من خلال إعطاء الأولوية لاعتماد مجموعة المؤهلات الوطنية الطموحة والشفافة التي تلبي احتياجات البلدان النامية وتدعم الانتقال العادل والميسور التكلفة. شدد المندوب على أهمية عملية التقييم العالمي الشاملة التي تقودها الأطراف بناءً على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الخاصة، والتقدم المستمر في برامج عمل مسارات التخفيف والانتقال العادل إلى جانب التنفيذ الفعال لإطار الإمارات العربية المتحدة للمرونة المناخية العالمية.

51. أعاد **مندوب جمهورية تركيا** تأكيد التزامه بمكافحة تغير المناخ. سلط الضوء على التأثير الشديد الذي تواجهه آسيا وأفريقيا لا سيما بين المجتمعات الضعيفة. شدد المندوب على دور آلكو المهم في مناصرة هذه المجتمعات وتشكيل المعايير القانونية الدولية ودعم الآراء الاستشارية بشأن القضايا المناخية الرئيسية. أكد أنه على الرغم من التقدم المحرز في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ واتفاق باريس، لا تزال هناك تحديات مثل عدم كفاية التمويل والفجوات التكنولوجية والتفاوتات بين الالتزامات والإجراءات لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. حث المندوب آلكو على التمسك بمبدأ المسؤولية المجتمعية وإعادة الإدماج والدفع من أجل الحصول

على دعم عادل من الدول المتقدمة، والمساعدة في تعزيز الإطار القانوني الدولي لضمان العمل المناخي الفعال وحماية الفئات الأكثر ضعفاً.

52. شدد **مندوب جمهورية الصين الشعبية** على أن اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ يجب أن تظل الإطار المركزي لمعالجة تغير المناخ مع وجود أنظمة قانونية أخرى (مثل القانون الدولي للبحار والقانون الدولي لحقوق الإنسان) تعمل فقط كأدوات تكميلية لا تتعارض مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ. أكد المندوب على مبدأ التنوع البيولوجي والإدماج كأساس للعمل المناخي العالمي مشدداً على أنه يجب على الدول المتقدمة بسبب الانبعاثات التاريخية والقدرة الأكبر أن تؤدي إلى خفض الانبعاثات وتقديم الدعم المالي والتقني للبلدان النامية. ذكر المندوب أن الصين ملتزمة بالتعاون مع الدول الآسيوية والأفريقية لدعم أولوية اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ وضمان الإنصاف في إدارة المناخ وتعزيز الجهود العالمية التعاونية من أجل حلول فعالة للمناخ.

53. أكد **مندوب دولة فلسطين** من جديد التزامه بأهداف التنمية المستدامة (SDGs). ذكر المندوب أن دولة فلسطين شاركت بنشاط في الجهود البيئية الدولية من خلال الانضمام إلى الاتفاقات الرئيسية لتعزيز أهداف التنمية المستدامة مثل اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ واتفاق باريس. ذكر المندوب أنه على الرغم من المساهمة الدنيا في الانبعاثات العالمية واجهت فلسطين تأثيرات مناخية شديدة. تفاقم ذلك بسبب الاحتلال غير القانوني الذي قيّد الوصول إلى الموارد الطبيعية وأعاق التكيف والتخفيف، وأدى إلى تفاقم ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي والتدهور البيئي. أدى الصراع والاحتلال المستمران أيضاً إلى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية وزيادة التلوث وأضرار بيئية غير مسبوقة، كما أبرزه تقييم أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤخراً. شدد المندوب على أن تحقيق التنمية المستدامة والقدرة على التكيف مع المناخ أمر مستحيل دون معالجة الوضع السياسي وإنهاء الاحتلال، حيث أن القيود المستمرة والعنف لا يزالان يقوضان التقدم ورفاهية الشعب الفلسطيني.

54. وصف **مندوب جمهورية كوريا** التقييم العالمي الأول ومؤتمر الأطراف الثامن والعشرين بأنه نقطة تحول حاسمة بموجب اتفاق باريس. أكد من جديد التزام بلاده بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتعاون الدولي. أكد أن جمهورية كوريا كانت مانحاً نشطاً لصندوق المناخ الأخضر والمعهد العالمي للنمو الأخضر من أجل تعزيز مرونة المناخ العالمي واستدامته، كما تعهدت مؤخراً بتقديم 7 ملايين دولار أمريكي لصندوق الخسائر والأضرار لدعم المجتمعات الضعيفة.

55. أكد **مندوب جمهورية بنغلاديش الشعبية** أن حكومته باعتبارها دولة معرضة بشدة لتغير المناخ، تؤكد على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات عالمية وتكثيف التعاون الدولي بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها وخاصة بالنسبة للبلدان ذات الحد الأدنى من الانبعاثات ولكن التأثيرات الشديدة. دعا المندوب إلى بذل جهود متكاملة تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والوفاء بالالتزامات المالية بموجب اتفاق باريس وإنشاء صندوق للخسائر والأضرار لدعم الهجرة الناجمة عن المناخ. شدد المندوب على أهمية نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان الضعيفة وتطلع إلى التزامات مالية ذات مغزى من مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين لاتفاقية

الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ. أعرب المندوب عن تقديره لدور آلكو في تقديم التوجيه القانوني بشأن قضايا المناخ والبيئة وحث على مواصلة الرصد والدعم للاتفاقات الدولية.

ج. مؤتمر باكو لتغير المناخ (11 تشرين الثاني/نوفمبر - 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، باكو، أذربيجان)

56. استضافت جمهورية أذربيجان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (مؤتمر الأطراف 29) في باكو في الفترة من 11 إلى 22 تشرين الثاني / نوفمبر 2024. تضمن المؤتمر الاجتماع التاسع والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP 29) لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ والاجتماع التاسع عشر لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول كيوتو (CMP 19)، والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس (CMA 6) والدورة الحادية والستين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (SBSTA 61) والهيئة الفرعية للتنفيذ (SBI 61). تم الترحيب بالمؤتمر التاسع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ (مؤتمر الأطراف 29) باعتباره "مؤتمر الأطراف المالي" لأنه يهدف إلى معالجة الالتزامات المالية الحاسمة وتعزيز العمل المناخي الجماعي.[27]

57. تم تنظيم الجزء الرسمي رفيع المستوى من مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين على فترتين رئيسيتين: مرحلة أولية من 12 إلى 13 تشرين الثاني / نوفمبر تليها جلسة مستأنفة من 19 إلى 20 تشرين الثاني / نوفمبر 2024. أتاح هذا الجزء منصة حاسمة للبيانات الرسمية من الوفود الوطنية بقيادة العديد من رؤساء الدول والحكومات ونواب الرئيس وغيرهم من المسؤولين رفيعي المستوى من حوالي 200 دولة.[28] قدر العدد الإجمالي للمندوبين بما يتراوح بين 40 ألفاً و50 ألف فرد.[29]

58. سلط الضوء أيضاً على التحديات المستمرة والمجالات التي تتطلب مزيداً من الطموح مع تحقيق بعض النجاحات الملحوظة، لا سيما في تمويل المناخ وتفعيل الآليات الرئيسية. يرد أدناه بعض النتائج الرئيسية لهذا الاجتماع.

أولاً. الهدف الكمي الجماعي الجديد (NCQG) بشأن تمويل المناخ

59. تمثلت إحدى النتائج الرئيسية للدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاق على الهدف الكمي الجماعي الجديد (CQGN) بشأن تمويل المناخ.[30] حدد هذا القرار التاريخي هدفاً جديداً للبلدان المتقدمة لمضاعفة

[27] مركز حلول المناخ والطاقة، "المفاوضات الرئيسية والنتائج ذات الصلة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في باكو" (كانون الثاني / يناير 2025) < https://www.c2es.org/document/key-negotiations-related-outcomes-of-the-un-climate-change-conference-in-baku/> تم الوصول إليه في 23 أيار / مايو 2025.

[28] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، "قمة قادة العالم للعمل المناخي في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف" <https://unfccc.int/cop29/high-level> تم الوصول إليها في 1 حزيران / يونيو 2025.

[29] <https://enb.iisd.org/baku-un-climate-change-conference-cop29-summary> تم الوصول إليه في 1 حزيران / يونيو 2025.

[30] <https://unfccc.int/NCQG> تم الوصول إليها في 1 حزيران / يونيو 2025.

التمويل المقدم إلى البلدان النامية ثلاث مرات من الهدف السابق البالغ 100 مليار دولار أمريكي سنوياً إلى 300 مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2035.[31] نص الاتفاق المفاجئ علاوة على ذلك على بذل جهود متضافرة بين جميع أصحاب المصلحة لزيادة تدفق التمويل بشكل جماعي من القطاعين العام والخاص إلى البلدان النامية إلى مبلغ 1.3 تريليون دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2035 مع الاعتراف بالاحتياجات الأكبر بكثير للبلدان النامية لتحقيق أهدافها المتعلقة بالمناخ والطبيعة.[32] أطلق مؤتمر الأطراف التاسع والعشرون "خارطة طريق باكو إلى بيليم إلى 1.3 تريليون" لتوجيه زيادة التمويل نحو طموح 1.3 تريليون دولار.[33]

60. يشكل نص الهدف الكمي الجماعي الجديد مكوناً فريداً للوثيقة الختامية المعتمدة في مؤتمر الأطراف 29. يشمل هذا الاتفاق الشامل المسمى رسمياً ميثاق باكو لوحدة المناخ[34] اتفاقيات بشأن التخفيف (الحد من الانبعاثات في المقام الأول من خلال التحول في مجال الطاقة) لبرنامج عمل التخفيف، ونص يتعلق بالتكيف مع المناخ باعتباره الهدف العالمي للتكيف.[35]

61. تلقت نتائج الهدف الكمي الجماعي الجديد ردود فعل مختلطة على الرغم من هذه التطورات. حثت البلدان المتقدمة على توسيع قاعدة المساهمين لتشمل الأطراف الأخرى القادرة على المساهمة. دعت البلدان النامية إلى كمية أعلى حيث دعا البعض إلى أهداف محددة بشأن توفير التمويل العام وتعبئة التمويل، ودعت أقل البلدان نمواً (LDCs) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) إلى وضع حد أدنى لتخصيص الموارد لمجموعاتها.[36] أعربت العديد من البلدان النامية عن استيائها الشديد معتبرة أن الهدف البالغ 300 مليار دولار "فقير للغاية" وغير كافٍ لمواجهة التحديات الهائلة التي يفرضها تغير المناخ.[37] أثيرت مخاوف بشأن عدم التأكد من أن هذا التمويل سيقدم من خلال المنح بدلاً من القروض أو التمويل الخاص الذي تحتاجه البلدان النامية بشدة. يؤكد هذا الاستياء على التوتر المتكرر في مفاوضات التمويل المناخي أي الفجوة بين الاحتياجات المتصورة للدول الضعيفة والتزامات البلدان المتقدمة. لا تضمن التسوية التي تم التوصل إليها بشأن نص الهدف الكمي الجماعي الجديد بشكل كامل دعم التحولات اللازمة لتحقيق هدف 1.5 درجة مئوية، مما يهدد بمزيد من انعدام الثقة بين الحكومات والسكان.

---

[31] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، تقرير مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس عن دورته السادسة، المعقودة في باكو في الفترة من 11 تشرين الثاني / نوفمبر إلى 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2024، الجزء الثاني: الإجراء الذي اتخذه مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس في دورته السادسة، المقرر CMA.6/1، وثيقة الأمم المتحدة FCCC/PA/CMA/2/Add.1/17/024، الصفحات 2-6.

[32] "تحليل شامل للهدف الجماعي الكمي الجديد: كيف نصل إلى 300 مليار دولار و1.3 تريليون دولار" <https://www.wri.org/insights/ncqg-climate-finance-goals-explained> تم الوصول إليه في 23 أيار / مايو 2025.

[33] المرجع نفسه.

[34] <https://unfccc.int/cop29/auvs> تم الوصول إليه في 6 حزيران / يونيو 2025.

[35] سونيك كريت، ساسكيا ويرنرز، كيس فان دير جيست، معهد جامعة الأمم المتحدة للبيئة والأمن البشري ، "تفريغ مؤتمر الأطراف 29: قاعدة للبناء عليها؟" (6 كانون الأول / ديسمبر 2024) <https://unu.edu/ehs/series/unpacking-cop29-base-build> تم الوصول إليه في 6 حزيران / يونيو 2025.

[36] <https://enb.iisd.org/baku-un-climate-change-conference-cop29-summary> تم الوصول إليه في 17 حزيران / يونيو 2025.

[37] سويثا كوفايسيلفان، غريس مبونغو، "قارة في التركيز: مؤتمر للأطراف 29 نتائج وآثار على إفريقيا" (*معهد أبحاث السياسات في إفريقيا*، 13 كانون الثاني / يناير 2025) <https://afripoli.org/a-continent-in-focus-cop29-outcomes-and-implications-for-africa> تم الوصول إليه في 17 حزيران / يونيو 2025.

ثانياً. تشغيل وتنفيذ صندوق الخسائر والأضرار

62. من النتائج المهمة الأخرى للدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف التقدم نحو التشغيل الكامل لصندوق الاستجابة للخسائر والأضرار (FRLD).[38] قبل البنك الدولي رسمياً دوره كمنظمة مضيفة للصندوق وهي خطوة حاسمة نحو تنفيذه.[39] يهدف صندوق الاستجابة للخسارة والأضرار إلى البدء في صرف التمويل للبلدان النامية الضعيفة في عام 2025، وتوفير الدعم الذي تشتد الحاجة إليه لأولئك الذين يواجهون بالفعل الآثار المدمرة والتي لا يمكن تجنبها لتغير المناخ. تم التعهد اعتباراً من 26 مارس 2025 بما مجموعه 768.40 مليون دولار أمريكي لصندوق الاستجابة للخسارة والأضرار.[40]

63. لا يزال هناك الكثير من العمل الأساسي الذي يتعين إنجازه قبل أن يتمكن الصندوق من العمل بشكل كامل في حين أن التفعيل يمثل خطوة حاسمة. كشفت المناقشات في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف أن مشاركة القطاع الخاص في التعلم والتطوير كانت محدودة بشكل ملحوظ على الرغم من اعتبارها ضرورية لتعبئة موارد إضافية. ستحتاج الأطراف ومجلس صندوق الاستجابة للخسارة والأضرار مع بدء تشغيل صندوق الاستجابة للخسارة والأضرار إلى استكشاف طرق أكثر فعالية لإشراك القطاع الخاص لدعم هذه الجهود. يعكس إنشاء الصندوق اعترافاً متزايداً بالحاجة إلى آليات مالية قوية لمعالجة الآثار المناخية ويؤكد أهمية المسؤولية الجماعية والإنصاف في التمويل المناخي.[41]

ثالثاً. التقدم في الهدف العالمي بشأن التكيف (GGA) واستراتيجيات التكيف

64. كما شهدت الدورة التاسعة والعشرون لمؤتمر الأطراف تقدماً في التكيف بناءً على إطار الإمارات العربية المتحدة للمرونة المناخية العالمية المتفق عليه في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف.[42] حدد هذا الإطار سبعة أهداف مواضيعية وأربعة أهداف لدورة التكيف التكرارية لرصد التقدم المحرز في التكيف العالمي.[43] قررت الأطراف في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف أنه لا ينبغي أن يكون هناك أكثر من 100 مؤشر لقياس هذا التقدم، والتي يجب أن تكون قابلة للتطبيق عالمياً وتغطي سياقات التكيف المتنوعة.[44] من المتوقع أن يكتمل

---

[38] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، "تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته التاسعة والعشرين، المعقودة في باكو في الفترة من 11 تشرين الثاني / نوفمبر إلى 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2024، الجزء الثاني: الإجراء الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في دورته التاسعة والعشرين، المقرر CP.29/5"، وثيقة الأمم المتحدة FCCC/CP/2024/11/Add.1، الصفحات 14-17.

[39] صندوق الاستجابة للخسائر والأضرار، "تقرير مجلس إدارة صندوق الاستجابة للخسائر والأضرار إلى مؤتمر الأطراف في دورته التاسعة والعشرين ومؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس في دورته السادسة" (21 تشرين الأول / أكتوبر 2024) FRLD/B.3/8.

[40] https://www.frld.org/pledges تم الوصول إليه في 6 حزيران / يونيو 2025.

[41] الحاشية 36

[42] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، "تقرير مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس عن دورته الخامسة المنعقدة في الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 30 تشرين الثاني / نوفمبر إلى 13 كانون الأول / ديسمبر 2023، الجزء الثاني: الإجراء الذي اتخذه مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس في دورته الخامسة، المقرر CMA.5/2"، وثيقة الأمم المتحدة FCCC/ PA/CMA/2023/16/Add.1.

[43] https://unfccc.int/topics/adaptation-and-resilience/workstreams/gga تم الوصول إليه في 6 حزيران / يونيو 2025.

[44] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، "تقرير مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس عن دورته السادسة المنعقدة في باكو في الفترة من 11 إلى 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2024، الجزء الثاني: الإجراء الذي اتخذه مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس في دورته السادسة، المقرر CMA.6/3"، وثيقة الأمم المتحدة FCCC/PA/CMA/2024/17/Add.1 الصفحة 12، https://www.sei.org/perspectives/did-cop29-advance-the-unfccc-global-goal-on-adaptation تم الوصول إليه في 7 حزيران / يونيو 2025.

الاختيار النهائي لهذه المؤشرات ذات الصلة عالمياً بحلول الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس في عام 2025. سيتم دمج هذه المؤشرات في الاتصالات الوطنية للتكيف وتقارير الشفافية كل سنتين (BTRs)، مما يضمن التوافق مع المخزون العالمي (GST).

65. وضع مؤتمر الأطراف التاسع والعشرون خارطة طريق باكو للتكيف لتوجيه تنفيذ إطار الإمارات العربية المتحدة.[45] تم بالإضافة إلى ذلك إنشاء حوار باكو الرفيع المستوى بشأن التكيف كمنصة لتسهيل العمل بشأن التكيف في مؤتمرات الأطراف المستقبلية.[46] كانت القضية المثيرة للجدل هي التكيف التحويلي، في حين أن بعض الأطراف كانت مترددة في معالجته بسبب المخاوف بشأن الشروط الجديدة للحصول على التمويل، جادل آخرون بأن التكيف التدريجي لن يكون كافياً مع الحجم المتزايد للتأثيرات المناخية.

66. كانت الجهود الرامية إلى تعزيز تمويل التكيف محور تركيز رئيسي مع التركيز المتجدد على دور صندوق التكيف بموجب اتفاق باريس والدعوات إلى مضاعفة المساهمات السنوية ثلاث مرات بحلول عام 2030. سلطت المناقشات حول الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية[47] الضوء على الحاجة إلى الوصول المبسط لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

رابعاً. برنامج عمل التخفيف وتطورات المادة 6

67. اعتمدت الأطراف قراراً بمواصلة العمل في "برنامج عمل تنفيذ وطموح التخفيف في شرم الشيخ" (MWP).[48] أُحرز تقدم كبير بشأن المادة 6 من اتفاق باريس التي تحدد عمل أسواق الكربون. شمل ذلك التقدم المحرز في الاتفاقات الثنائية بين البلدان (المادة 6.2) وآليات تسجيل أرصدة الكربون (المادة 6.4) واعتماد النهج غير السوقية (المادة 6.8) التي تركز على أنواع أخرى من التعاون لتحفيز تمويل الكربون وتوسيع نطاقه.[49] وضع مؤتمر الأطراف في دورته التاسعة والعشرين الصيغة النهائية للعناصر المعلقة من المادة 6.4 التي تحدد جوانب مثل الترخيص بأرصدة الانبعاثات وتسجيلها ومشاركة عائدات التكيف وانتقال أنشطة الغابات الحالية إلى هذه الآلية الجديدة المعروفة باسم آلية اعتماد اتفاق باريس.[50] يبدو أن تصميم آلية المادة 6.4 قد اكتمل مع وجود هذه العناصر،

[45] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، تقرير مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس عن دورته السادسة المنعقدة في باكو في الفترة من 11 تشرين الثاني / نوفمبر إلى 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2024، الجزء الثاني: الإجراء الذي اتخذه مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس في دورته السادسة، المقرر CMA.6/3"، وثيقة الأمم المتحدة FCCC/PA/CMA/2024/17/Add.1، الصفحة 13.

[46] المرجع ذاته

[47] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، تقرير مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس عن دورته السادسة المنعقدة في باكو في الفترة من 11 تشرين الثاني / نوفمبر إلى 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2024، الجزء الثاني: الإجراء الذي اتخذه مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس في دورته السادسة، المقرر CMA.6/9، وثيقة الأمم المتحدة FCCC/PA/CMA/2024/17/Add.2 الصفحة 7.

[48] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، تقرير مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس عن دورته السادسة المنعقدة في باكو في الفترة من 11 تشرين الثاني / نوفمبر إلى 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2024، الجزء الثاني: الإجراء الذي اتخذه مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس في دورته السادسة، المقرر CMA.6/2، وثيقة الأمم المتحدة FCCC/PA/CMA/2024/17/Add.1، الصفحات 3-4.

قسم التخفيف التابع لأمانة49 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، "النتائج الرئيسية من الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف: المادة 6 من اتفاق باريس" (11 كانون الأول / ديسمبر 2024) <https://unfccc.int/documents/644797> تم الوصول إليه في 7 حزيران / يونيو 2025.

[50] <https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/article-64-mechanism> تم الوصول إليه في 7 حزيران / يونيو 2025.

مما يسمح لها بالبدء في العمل. قد تكون هذه نتيجة مهمة إذا تم ضمان السلامة البيئية للآلية مع توجيه العمل المستقبلي بشكل متزايد من قبل الهيئة الإشرافية. أثيرت مع ذلك مخاوف من أن الضغط للتوصل إلى اتفاق قد أضر بتحسين آليات الشفافية والمساءلة، مما دفع بعض الأطراف إلى التشكيك في الفعالية الفعلية للآلية في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

خامساً. الشفافية

68. تمثلت إحدى النتائج المهمة للشفافية في إعلان باكو بشأن شفافية المناخ العالمي.[51] يوفر هذا الإعلان منصة للبلدان الموقعة لتقديم تقرير الشفافية المناخية الثنائية (BTR) وتقرير الجرد الوطني (NIR) بحلول 31 كانون الأول / ديسمبر 2024.[52] قدم 13 طرفاً حتى الآن تقارير الشفافية المناخية الثنائية الأولى المستحقة من جميع الأطراف بحلول نهاية العام.[53]

69. اختتمت بالإضافة إلى ذلك جميع بنود التفاوض بشأن الشفافية بنجاح في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، حيث أعربت الأطراف عن تقديرها للانتهاء في الوقت المناسب من أدوات الإبلاغ عن إطار الشفافية المعزز (ETF) والتدريبات الفنية والدعم المقدم للبلدان النامية للإبلاغ بموجب إطار الشفافية المعزز الذي حدث في عام 2024، والإطلاق الناجح لعملية الاستعراض.

سادساً. القضايا الجنسانية وتغير المناخ

70. وافقت البلدان على قرار بشأن القضايا الجنسانية وتغير المناخ، وتمديد برنامج عمل ليما المعزز بشأن الجنس وتغير المناخ لمدة 10 سنوات أخرى،[54] مما يؤكد من جديد أهمية المساواة بين الجنسين والنهوض بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنحاء الاتفاقية.[55]

71. اتفقوا أيضاً على وضع خطة عمل جديدة للنوع الاجتماعي لاعتمادها في الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف والتي ستحدد اتجاه التنفيذ الملموس.

---

[51] <https://cop29.az/en/pages/baku-declaration-on-global-climate-transparency> تم الوصول إليه في 7 حزيران/ يونيو 2025.

[52] <-https://unfccc.int/news/baku-high-level-dialogue-launches-global-climate-transparency-initiatives-ahead-of-cop29-highlights#:~:text=To%20support%20developing%20countries%20that,Change%20Executive%20Secretary%20Simon%20Stiell> تم الوصول إليه في7 حزيران / يونيو 2025.

[53] <-https://unfccc.int/news/cop29-un-climate-conference-agrees-to-triple-finance-to-developing-countries-protecting-lives-and#:~:text=To%20date%2C%2013%20Parties%20have%20now%20submitted,Parties%20by%20the%20end%20of%20the%20year> تم الوصول إليه في 7 حزيران / يونيو 2025.

[54] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، "تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته التاسعة والعشرين المنعقدة في باكو في الفترة من 11 تشرين الثاني / نوفمبر إلى 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2024، الجزء الثاني: الإجراء الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في دورته التاسعة والعشرين، المقرر CP.29/7"، وثيقة الأمم المتحدة FCCC/CP/2024/11/Add.1، الصفحات 23-26.

[55] https://unfccc.int/topics/gender/workstreams/the-enhanced-lima-work-programme-on-gender تم الوصول إليه في 7 حزيران / يونيو 2025.

د. نحو مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام 2025 (مؤتمر الأطراف الثلاثين، بيليم، البرازيل)

72. من المقرر أن ينعقد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام 2025، والذي يُطلق عليه رسمياً اسم مؤتمر الأطراف الثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ في الفترة من 10 إلى 21 تشرين الثاني / نوفمبر 2025 في بيليم بالبرازيل. من المتوقع أن يشكل هذا المؤتمر علامة فارقة حاسمة، حيث يمثل الذكرى السنوية العاشرة لاتفاق باريس ونقطة المنتصف من "العقد الحاسم" لتغيير المسار في مكافحة تغير المناخ.[56]

73. تهدف الترويكا إلى توجيه الجهود العالمية لتحقيق المرونة المناخية بحلول عام 2030 بناءً على إجماع الإمارات العربية المتحدة من مؤتمر الأطراف28 وميثاق باكو لوحدة المناخ من مؤتمر الأطراف 29.[57] ستعمل الترويكا على تنسيق التمويل والسياسات والتكنولوجيا لتحقيق هذه الأهداف، حيث يعتبر مؤتمر الأطراف الثلاثين حاسماً لتسريع العمل وضمان مستقبل مستدام.[58]

74. كان أحد المعالم الرئيسية التي سبقت الاجتماع الثلاثين لمؤتمر الأطراف هو الموعد النهائي للبلدان لتقديم مساهماتها المحددة وطنياً الجديدة (NDCs) بحلول أوائل شباط / فبراير 2025. لم تقدم مع ذلك حتى الآن سوى 21 دولة أهدافها المناخية لعام 2035.[59] تعتبر هذه المساهمات المحددة وطنياً حاسمة لأنها تهدف إلى عكس التقدم إلى ما هو أبعد من المساهمات المحددة وطنياً الحالية لكل طرف وإظهار أعلى طموح ممكن، بما يتماشى مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات المختلفة.

75. أعطى التقييم العالمي الأول (GST) للوضع في مؤتمر الأطراف 28 الزخم لهذه المساهمات المحددة وطنياً الجديدة، داعياً إلى اتخاذ إجراءات محددة مثل مضاعفة قدرة الطاقة المتجددة على مستوى العالم بحلول عام 2030 ومضاعفة المعدل السنوي المتوسط العالمي لتحسين كفاءة الطاقة بحلول عام 2030 وتسريع التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري. لم تتمكن الأطراف في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف من التوصل إلى اتفاق بشأن الحوار حول تنفيذ نتائج التقييم العالمي. هناك "فجوة تنفيذ" كبيرة بين التدابير المخطط لها أو التي تم سنها والأهداف المناخية اللازمة.[60] لا يمكن المبالغة في التأكيد على الحاجة الملحة للمساهمات المحددة وطنياً الطموحة المتوافقة مع مسار 1.5 درجة مئوية لمؤتمر الأطراف الثلاثين. لا يمكن المبالغة في أهمية المساهمات المحددة وطنياً الطموحة التي تتوافق مع مسار 1.5 درجة مئوية لمؤتمر الأطراف الثلاثين.

---

[56] رئاسات 56 الترويكا تؤكد التزامها بالعمل المناخي العالمي وتكشف عن خارطة طريق بيليم <https://cop30.br/en/news-about-cop30-amazonia/troika-presidencies-reaffirm-commitment-to-global-climate-action-and-unveil-belem-roadmap> تم الوصول إليها في 23 أيار / مايو 2025.

[57] المرجع ذاته

[58] < https://www.globalethicalfinance.org/our-work/path-to-cop30/> تم الوصول إليه في 7 حزيران / يونيو 2025.

[59] المعهد الدولي للبيئة والتنمية، "قبل ستة أشهر من انعقاد مؤتمر الأطراف الثلاثين، قدمت 21 دولة فقط أهدافًا مناخية محدثة" (9 أيار / مايو 2025) < https://www.iied.org/six-months-out-cop30-only-21-countries-have-submitted-updated-climate-targets> تم الوصول إليه في 7 حزيران / يونيو 2025.

[60] < https://ccpi.org/overcoming-the-implementation-and-ambition-gaps/> تم الوصول إليه في 7 حزيران / يونيو 2025.

76. من المتوقع أن تشهد الدورة الثلاثون لمؤتمر الأطراف في بيليم انتقالاً كبيراً من مرحلة التفاوض على النظام المناخي إلى تركيز أقوى على التنفيذ. تهدف البرازيل بصفتها البلد المضيف إلى أن توفر المناقشات دفعة حاسمة لحماية وتوسيع الإرث المؤسسي لمؤتمر الأطراف وربط المفاوضات بنتائج الحياة الواقعية.

77. ستعمل حملة الطريق إلى مؤتمر الأطراف الثلاثين لتغير المناخ على حشد التمويل العالمي والاستفادة من خريطة الطريق من باكو إلى بيليم للحصول على 1.3 تريليون دولار، وتوحيد المؤسسات المالية وصناع السياسات والمجتمع المدني لتوجيه رأس المال إلى حيث تشتد الحاجة إليه.

خامساً. طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن مسؤوليات الدول في تغير المناخ

أ. *التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ* (طلب رأي استشاري)[61]

78. إن الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتصل بتغير المناخ يمثل إجراء قانونياً رائداً من شأنه أن يعيد تشكيل قانون المناخ الدولي ومساءلة الدول بشكل جذري. تم إطلاق هذه القضية بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في آذار / مارس 2023،[62] وترأستها دولة فانواتو الجزرية في المحيط الهادئ، وتسعى هذه القضية إلى توضيح الالتزامات القانونية للدول فيما يتعلق بتغير المناخ بموجب القانون الدولي وتحديد العواقب القانونية للدول التي تسبب ضرراً للنظام المناخي. اجتذبت الإجراءات مشاركة عالمية غير مسبوقة مع تسجيل91 مذكرة خطية أولية[63] و62 تعليقاً[64] وجلسات استماع شفوية في كانون الأول / ديسمبر 2024 شارك فيها 96 دولة و11 منظمة دولية.[65] يتمتع هذا الرأي بالقدرة على توفير إرشادات موثوقة بشأن الالتزامات المناخية وإنشاء آليات للمساءلة عن الأضرار المناخية، والتأثير على التقاضي المناخي في المستقبل في جميع أنحاء العالم على الرغم من أن الآراء الاستشارية ليست ملزمة قانوناً.

---

[61] *التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ* (رأي استشاري) (معلق) < https://www.icj-cij.org/case/187/press-releases> تم الوصول إليه في 10 حزيران / يونيو 2025.

[62] <UNGA Res 77/276 (29 March 2023) UN Doc A/RES/77/276> تم الوصول إليه في 10 حزيران / يونيو 2025.
طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 276/77 (29 آذار / مارس 2023) وثيقة الأمم المتحدة A/RES/77/276 (تم اعتماده دون تصويت).

[63] https://www.icj-cij.org/node/203897 تم الوصول إليه في 10 حزيران / يونيو 2025.

[64] *التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ* (رأي استشاري) (معلق) بيان صحفي صادر عن محكمة العدل الدولية رقم 61/2024 <https://www.icj-cij.org/case/187/press-releases> تم الوصول إليه في 10 حزيران / يونيو 2025.

[65] *التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ* (رأي استشاري) (معلق) بيان صحفي صادر عن محكمة العدل الدولية رقم 81/2024 <https://www.icj-cij.org/case/187/press-releases> تم الوصول إليه في 10 حزيران / يونيو 2025.

أولاً. تمهيد

79. انبثق الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن تغير المناخ عن مبادرة قادتها فانواتو، وهي دولة جزرية صغيرة في المحيط الهادئ معرضة بشكل خاص لآثار تغير المناخ. اعتمدت الدورة السابعة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 آذار / مارس 2023 قراراً تطلب فيه رأياً استشارياً من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ.[66] يستند الطلب إلى المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة[67] والمادة 65 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.[68]

80. شارك في تقديم هذا القرار أكثر من 130 دولة مما يدل على دعم دولي واسع لتوضيح الالتزامات القانونية في سياق المناخ.

81. يعكس توقيت هذه المبادرة الإحباط المتزايد إزاء عدم كفاية العمل المناخي الحالي في ظل الأطر الدولية القائمة. يعترف القرار صراحة بأن "تغير المناخ يمثل تحدياً غير مسبوق ذي أبعاد حضارية وأن رفاه أجيال البشرية الحالية والمقبلة يعتمد على استجابتنا الفورية والعاجلة له ". شددت الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضاً على الفجوة الكبيرة بين المساهمات الحالية المحددة وطنياً للدول بموجب اتفاق باريس وتخفيضات الانبعاثات المطلوبة للحد من زيادة درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة.[69]

82. تمثل المبادرة نهجاً جديداً لمعالجة تغير المناخ من خلال الآليات القانونية الدولية. يسعى هذا الرأي الاستشاري إلى وضع التزامات قانونية واضحة وعواقب محتملة لعدم الامتثال على عكس مفاوضات المناخ التقليدية التي غالباً ما تؤدي إلى التزامات غير ملزمة. يشير القرار على وجه التحديد إلى أهمية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ[70] واتفاق باريس مع الاعتراف بمحدوديتهما في تحقيق التخفيضات اللازمة للانبعاثات.

ثانياً. الإطار القانوني والأسئلة المطروحة على المحكمة

83. يشمل طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى محكمة العدل الدولية مسألتين قانونيتين أساسيتين. يُطلب من المحكمة أولاً توضيح التزامات الدول بموجب القانون الدولي لضمان حماية النظام المناخي من انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ للأجيال الحالية والمقبلة. يدعو هذا السؤال المحكمة إلى دراسة مصادر متعددة للقانون الدولي بما في ذلك قانون المعاهدات والقانون الدولي العرفي وصكوك حقوق الإنسان لتحديد نطاق وطبيعة الالتزامات المناخية.

---

[66] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 276/77 (الحاشية 1).

[67] ميثاق الأمم المتحدة (وقع في 26 حزيران / يونيو 1945، ودخل حيز النفاذ في 24 تشرين الأول / أكتوبر 1945) 1 معاهدة الأمم المتحدة السادسة عشر (" ميثاق الأمم المتحدة ") المادة 96.

[68] النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية (تم اعتماده في 26 حزيران / يونيو 1945، ودخل حيز النفاذ في 24 تشرين الأول / أكتوبر 1945) (" النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ") المادة 65.

[69] اتفاق باريس (المعتمد في 12 كانون الأول / ديسمبر 2015، ودخل حيز التنفيذ في 4 تشرين الثاني / نوفمبر 2016) وثيقة الأمم المتحدة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر CP.21/1 ("اتفاق باريس").

[70] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ (المعتمدة في 9 أيار / مايو 1992، ودخلت حيز التنفيذ في 21 آذار / مارس 1994) 1771 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 107 (" اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ ").

84. يتناول السؤال الثاني العواقب القانونية لأفعال الدول وإغفالاتها التي تسببت في ضرر كبير للنظام المناخي لا سيما فيما يتعلق بالدول المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ. إن هذا الجانب من القضية له أهمية خاصة لأنه قد يشكل سابقة في مجال تعويضات المناخ وآليات المساءلة، مما قد يمهد الطريق أمام مطالبات التعويض من جانب الدول الضعيفة ضد الدول الرئيسية المسببة للانبعاثات.

85. يمتد نطاق الرأي الاستشاري إلى ما هو أبعد من المعاهدات المناخية الحالية ليشمل التزامات قانونية دولية أوسع. يشير القرار صراحة إلى الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان، معترفاً بأن المناخ الآمن يعتبره الكثيرون عنصراً حيوياً للحق في بيئة صحية وضرورياً لحياة الإنسان ورفاهه.[71] يتضمن الإطار القانوني أيضاً الأدلة العلمية، حيث يأخذ القرار في الاعتبار الإجماع العلمي المعبر عنه في تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.[72]

ثالثاً. أهمية القضية

86. ولدت إجراءات الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية مشاركة غير مسبوقة من المجتمع الدولي، مما يعكس الأهمية العالمية لتغير المناخ كمسألة قانونية وسياسية. تلقت المحكمة 91 مذكرة خطية أولية في المرحلة الأولى من الإجراءات، وهو ما يمثل أعلى عدد تم تسجيله على الإطلاق لقضية رأي استشاري. شمل ذلك بيانات مكتوبة مقدمة من 23 دولة عضواً في آلكو.[73] أعقب ذلك 62 تعليقاً إضافياً في المرحلة اللاحقة، حيث يمكن للدول والمنظمات الدولية الرد على البيانات المكتوبة لبعضها البعض. شمل ذلك التعليقات المكتوبة المقدمة من 15 دولة عضو في آلكو.[74]

87. شهدت جلسات الاستماع الشفوية التي أجريت في الفترة من 2 إلى 13 كانون الأول / ديسمبر 2024 مشاركة ملحوظة مع 96 دولة و11 منظمة دولية أعربت عن عزمها على المشاركة. شاركت 28 دولة عضو في آلكو في هذه الجلسة العلنية.[75] قدمت دول مختلفة ردوداً خطية على الأسئلة التي طرحها القضاة في ختام الجلسة العامة التي عقدت في 13 كانون الأول / ديسمبر 2024.

---

[71] <https://www.unep.org/news-and-stories/story/un-resolution-billed-turning-point-climate-justice> تم الوصول إليه في 10 حزيران / يونيو 2025.

[72] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تقرير التقييم السادس (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2021–2023) (" تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ").

[73] هذه الدول الأعضاء هي: جمهورية بنغلاديش الشعبية وجمهورية بوركينا فاسو وجمهورية الكاميرون وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية مصر العربية وجمهورية غامبيا وجمهورية غانا وجمهورية الهند وجمهورية إندونيسيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية واليابان وجمهورية كينيا وجمهورية الكويت وجمهورية موريشيوس ونيبال وجمهورية باكستان الإسلامية وجمهورية الفلبين والمملكة العربية السعودية وجمهورية سنغافورة وجمهورية جنوب أفريقيا وجمهورية سريلانكا الاشتراكية الديمقراطية ومملكة تايلند وجمهورية فيتنام الاشتراكية.

[74] هذه الدول الأعضاء هي: جمهورية بنغلاديش الشعبية وجمهورية بوركينا فاسو وجمهورية الكاميرون وجمهورية مصر العربية وجمهورية غامبيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية واليابان وجمهورية كينيا وجمهورية موريشيوس وجمهورية باكستان الإسلامية والمملكة العربية السعودية وجمهورية الفلبين وجمهورية سيراليون وجمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية وجمهورية فيتنام الاشتراكية.

[75] هذه الدول الأعضاء هي: جمهورية بنغلاديش الشعبية وجمهورية بوركينا فاسو وجمهورية الكاميرون وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية مصر العربية وجمهورية غامبيا وجمهورية غانا وجمهورية الهند وجمهورية إندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية واليابان وجمهورية كينيا وجمهورية الكويت وجمهورية اتحاد ميانمار ونيبال وجمهورية باكستان الإسلامية وجمهورية الفلبين وجمهورية كوريا

88. تشمل المشاركة المتنوعة كلاً من الدول المتقدمة والنامية والدول الرئيسية المسببة للانبعاثات والدول الضعيفة، مما يخلق تمثيلاً شاملاً لوجهات النظر المختلفة بشأن الالتزامات المناخية.

89. أكملت محكمة العدل الدولية اعتباراً من حزيران / يونيو 2025 جلسات استماعها وهي في طور المداولات النهائية. من المحتمل أن يصدر الرأي الاستشاري في عام 2025. من المتوقع أن تضع نتائجه معياراً قانونياً واضحاً لالتزامات الدول بشأن تغير المناخ ويمكن أن تمثل نقطة تحول مهمة في القانون الدولي للمناخ والعدالة.

رابعاً. الآثار المترتبة

90. يتمتع الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بالقدرة على إعادة تشكيل مشهد العمل المناخي الدولي بعدة طرق مهمة. الأمر الأكثر أهمية هو أن هذا الإطار سيوفر إرشادات موثوقة بشأن طبيعة ونطاق التزامات الدول فيما يتصل بتغير المناخ بموجب القانون الدولي، وسيعمل كعتبة غير قابلة للتفاوض من أجل اتخاذ إجراءات مناخية عادلة وفعالة. يمكن أن تؤثر هذه الإرشادات على كيفية تفسير الدول لالتزاماتها وتنفيذها بموجب المعاهدات المناخية القائمة مع إمكانية إنشاء التزامات قانونية جديدة تتجاوز الأطر الحالية.

91. لا تكمن أهمية القضية في قدرتها على توضيح الالتزامات القانونية القائمة فحسب، بل أيضاً في قدرتها على إنشاء أطر جديدة للعدالة والمساءلة في مجال المناخ. يمكن أن يزود الرأي الدول الضعيفة بأدوات قوية للسعي إلى الانتصاف وضمان اتخاذ إجراءات مناخية أكثر طموحاً من الدول الرئيسية التي تنبعث منها الانبعاثات من خلال معالجة مسائل العواقب القانونية للضرر المناخي وحقوق الأجيال القادمة. يقف الرأي الاستشاري بمثابة شهادة على الدور المتزايد للقانون الدولي في معالجة أزمة المناخ وتصميم الدول الضعيفة على السعي لتحقيق العدالة من خلال الآليات القانونية بينما ينتظر المجتمع الدولي قرار محكمة العدل الدولية.

سادساً. أهداف التنمية المستدامة: قضايا مختارة

أ. خطة التنمية المستدامة لعام 2030: منعطف حاسم للتحول العالمي

92. تمثل وثيقة الأمم المتحدة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" تعهداً عالمياً تاريخياً دخل حيز التنفيذ بعد اعتماده بالإجماع من قبل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1/70 في 25 أيلول / سبتمبر 2015.[76] كانت هذه الوثيقة نتيجة لعملية التشاور الأكثر شمولاً التي أجرتها الأمم المتحدة والتي شملت الحكومات والمجتمع

والمملكة العربية السعودية وجمهورية السنغال وجمهورية سيراليون وجمهورية سنغافورة وجمهورية جنوب أفريقيا وجمهورية سريلانكا الاشتراكية الديمقراطية ودولة فلسطين وجمهورية السودان ومملكة تايلند وجمهورية فيتنام الاشتراكية.

[76] تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1/70 (21 تشرين الأول / أكتوبر 2015) وثيقة الأمم المتحدة A/RES/70/1.

المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. تضم في جوهرها 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة[77] والتي تم تحديدها بشكل أكبر من خلال 169 هدفاً و231 مؤشراً، مما يوفر خطة شاملة للقضاء على الفقر والتنمية المستدامة على مستوى العالم.

93. تمثل أهداف التنمية المستدامة تطوراً كبيراً عن مبادرات الأمم المتحدة السابقة مثل الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs). يكمن التمييز الحاسم في التطبيق العالمي لأهداف التنمية المستدامة: فهي تنطبق على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وليس فقط الدول النامية. يعكس هذا التحول تغييراً أساسياً في فلسفة التنمية، حيث يعترف بالتنمية المستدامة كمسؤولية عالمية جماعية وليست مجرد قضية للبلدان النامية التي تحتاج إلى مساعدات خارجية. يتطلب هذا النطاق العالمي تعزيز اتساق الحوكمة العالمية حيث يجب أن تتماشى السياسات الوطنية في جميع أنحاء العالم الآن مع التنمية المستدامة العالمية وتعززها، مما يعزز مشهداً مترابطاً للسياسات.

94. يتمحور النهج المتكامل لجدول الأعمال حول "الجوانب الخمسة": الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة. ترتبط جميع هذه المبادئ ببعضها البعض مما يعني أن التقدم في مجال ما يعتمد على التقدم في المجالات الأخرى. يتطلب ذلك حلولاً شاملة ومترابطة. يتمثل المفهوم الأساسي في هذا الإطار في شعار "عدم ترك أي شخص خلف الركب" (LNOB) والذي يستند إلى قانون حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة.

ب. تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

أولاً. منتدى سياسي رفيع المستوى

95. يلعب المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (HLPF) دوراً محورياً في التنفيذ والمتابعة العالميين لأهداف التنمية المستدامة. المنتدى السياسي الرفيع المستوى هو منصة الأمم المتحدة المركزية لمتابعة ومراجعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

96. أنشئ المنتدى السياسي الرفيع المستوى في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) في عام 2012 في نتائجه "المستقبل الذي نريده ". يُعقد المنتدى سنوياً تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) لمدة ثمانية أيام بما في ذلك جزء وزاري لمدة ثلاثة أيام. يجري المنتدى مراجعات متعمقة منتظمة للتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويتضمن مراجعات وطنية طوعية حيث تقدم البلدان نتائج المراجعات الوطنية للتقدم بهدف تسريع تنفيذ خطة عام 2030. يجمع المنتدى السياسي الرفيع المستوى بين الممثلين الوزاريين والممثلين رفيعي المستوى للحكومات، بما في ذلك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لاعتماد إعلان وزاري متفاوض عليه.

[77] أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هي: القضاء على الفقر والقضاء على الجوع والصحة الجيدة والرفاهية والتعليم الجيد والمساواة بين الجنسين والمياه النظيفة والصرف الصحي والطاقة الميسورة التكلفة والنظيفة والعمل اللائق والنمو الاقتصادي والصناعة والابتكار والبنية التحتية والحد من عدم المساواة والمدن والمجتمعات المستدامة والاستهلاك والإنتاج المسؤولان والعمل المناخي والحياة تحت الماء والحياة على الأرض والسلام والعدالة والمؤسسات القوية والشراكات من أجل الأهداف.

97. يعقد المنتدى كل أربع سنوات على مستوى رؤساء الدول والحكومات تحت رعاية الجمعية العامة ويشار إليه باسم "قمة أهداف التنمية المستدامة". يعتمد هذا المنتدى إعلاناً سياسياً متفاوضاً عليه. عُقدت القمة الأولى لأهداف التنمية المستدامة في أيلول / سبتمبر 2019. عُقدت القمة الثانية لأهداف التنمية المستدامة في أيلول / سبتمبر 2023 واعتمدت الإعلان السياسي لعام 2023.

ثانياً. المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2025

98. انعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى في الفترة من 14 تموز / يوليو إلى 23 تموز/ يوليو 2025. كان موضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2025 هو "التركيز على إيجاد حلول مستدامة وشاملة وقائمة على العلم والأدلة لتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، مع التأكيد على عدم ترك أي شخص خلف الركب". أهداف التنمية المستدامة التي تمت مراجعتها بعمق هي الأهداف 3 و5 و8 و14 و17.

ج. مؤتمر التآزر العالمي للمناخ وأهداف التنمية المستدامة

99. إن الأزمات التي تواجه العالم مترابطة، فتغير المناخ وعدم المساواة وفقدان التنوع البيولوجي وعدم الاستقرار المالي مترابطة ترابطاً وثيقاً وتتطلب اتخاذ إجراءات منسقة. يرتبط أكثر من 80% من أهداف التنمية المستدامة بالعمل المناخي، إلا أن التجزئة في الأساليب المتبعة للتعامل معها أعاقت التقدم. أرسى اعتماد كل من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ في عام 2015 أساساً للتنفيذ المتسق للعمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة. تشير الروابط العديدة بين هذين الأمرين إلى أن التنفيذ المتكامل والتآزري لكليهما من شأنه أن يؤدي إلى العديد من الفوائد.

100. نظمت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UN DESA) وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ اعترافاً بذلك مؤتمراً عالمياً حول تعزيز أوجه التآزر بين خطة عام 2030 واتفاق باريس في كوبنهاغن في الدنمارك في نيسان / أبريل 2019. سعى إلى تحليل الثغرات والتحديات وتقديم توصيات لتعزيز أوجه التآزر وزيادة الطموح والنهوض بإجراءات التنفيذ.

101. قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ بعد نجاح الحدث الأول بجعل المؤتمر حدثاً منتظماً. يشمل المتحدثون في هذه الأحداث تمثيلاً رفيع المستوى من هيئات الأمم المتحدة والحكومة، وكذلك أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل الشباب والأوساط الأكاديمية. تشمل البرامج حلقات نقاش تفاعلية ومناقشات مائدة مستديرة وجلسات مواضيعية تركز على تغير المناخ وتأثيره على المجالات الأخرى المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

102. انطلق المؤتمر السادس للمناخ العالمي وأوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة في الفترة من 27 إلى 28 أيار / مايو 2025 في كوبنهاغن في الدنمارك. عُقد المؤتمر تحت شعار: "إطلاق العنان للتآزر نحو مستقبل منصف ومرن للمناخ ومستدام." تضمنت الموضوعات الرئيسية ومجالات التركيز ما يلي:

1. النهج السياسي المتكامل - مواءمة العمل المناخي مع استراتيجيات التنمية الوطنية.
2. التمويل والاستثمار - تعبئة الموارد لسد فجوات تمويل المناخ وأهداف التنمية المستدامة.
3. الابتكار والتكنولوجيا - الاستفادة من العلم والتكنولوجيا لإيجاد حلول مستدامة.
4. استراتيجيات تقودها الدولة - عرض دراسات الحالة وأفضل الممارسات للعمل التآزري.
5. الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين - تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.
6. المعالم العالمية - إعلام المناقشات الرئيسية قبل مؤتمر الأطراف الثلاثين والجولة القادمة من المساهمات المحددة وطنياً والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

د. تقرير أهداف التنمية المستدامة

103. يقدم الأمين العام للأمم المتحدة كل عام بالإضافة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى تقريراً سنوياً عن أهداف التنمية المستدامة والذي يتم تطويره بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، ويستند إلى إطار المؤشرات العالمية والبيانات المنتجة من قبل النظم الإحصائية الوطنية والمعلومات التي يتم جمعها على المستوى الإقليمي. تقرير أهداف التنمية المستدامة هو التقرير الرسمي الوحيد للأمم المتحدة الذي يرصد التقدم العالمي المحرز في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. يهدف إلى أن يكون بمثابة مورد أساسي مع أحدث البيانات والأدلة لتطوير التوصيات والحلول لدفع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يتم إعداد هذا التقرير السنوي لأهداف التنمية المستدامة من قبل إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع النظام الإحصائي للأمم المتحدة المؤلف من أكثر من 50 وكالة دولية وإقليمية بناءً على بيانات من أكثر من 200 دولة وإقليم. يتم بالإضافة إلى ذلك إصدار تقرير التنمية المستدامة العالمية مرة كل أربع سنوات لإثراء مداولات استعراض أهداف التنمية المستدامة الذي يجري كل أربع سنوات في الجمعية العامة. تم كتابته من قبل مجموعة مستقلة من العلماء تم تعيينهم من قبل الأمين العام.

104. يقدم تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2024 تحليلاً مفصلاً لأهدافها ونموها خلال العام الماضي. يكشف تقرير عام 2024 عن عقبات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويقدم أحدث البيانات حول النكسات والتقدم. يكشف أن سبعة عشر في المائة فقط من أهداف التنمية المستدامة تسير على الطريق الصحيح لتحقيقها وأن ما يقرب من نصفها يظهر تقدماً طفيفاً أو معتدلاً وأن التقدم في أكثر من الثلث قد توقف أو حتى تراجع. شهدت السنوات الأولى من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تقدماً بطيئاً ولكن مطرداً في بعض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الهامة، ولكن منذ عام 2019 واجهت الجهود الوطنية رياحاً معاكسة عالمية شديدة. اجتمعت جائحة كوفيد-19 والعدد المتزايد من النزاعات والتوترات الجيوسياسية والتجارية والآثار المتزايدة لتغير المناخ لترك أهداف التنمية المستدامة في خطر. يؤكد التقرير على ضرورة التعجيل بالعمل لا سيما في مجالات مثل تغير المناخ والسلام والأمن وعدم المساواة التي تعوق تقدم أهداف التنمية المستدامة. إن التقدم الحالي وفقاً للتقرير مع بقاء ست سنوات فقط أقل بكثير مما هو مطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة استثمارات كبيرة وجهود مكثفة. سيظل الوعد بأهداف التنمية المستدامة دون تحقيق دون اتخاذ تدابير حاسمة.

105. يركز هذا الموجز على أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة تتعلق بمبادئ سيادة القانون والعمل المناخي والفساد والتنوع البيولوجي والتصحر ويستند إلى تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2024.[78]

أولاً. تغير المناخ / العمل

106. يحث الهدف 13 الدول على اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره. تحدد الغايات 13.1 و13.2 و13.3 و13.أ و13.ب، أهدافاً للدول لمعالجة مختلف جوانب تغير المناخ. تحطمت في عام 2023 سجلات المناخ مع تكثيف الطقس والكوارث المتطرفة على مستوى العالم وفقاً لتقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2024، مما أدى إلى تفاقم الخسائر البشرية والاقتصادية. بلغت انبعاثات غازات الدفيئة العالمية رقماً قياسياً بلغ 57.4 جيجا طن في عام 2022 في المقام الأول من الوقود الأحفوري، مما وضع العالم على مسار الاحترار 3 درجات مئوية. يشير التقرير إلى أن الحد من الاحترار إلى 1.5 درجة مئوية يتطلب خفض الانبعاثات بنسبة 42% بحلول عام 2030، ومع ذلك فإن التعهدات الحالية لا تترك سوى فرصة 14% للنجاح.[79]

107. هناك حاجة إلى تريليونات أخرى بحلول عام 2030 على الرغم من تحقيق هدف تمويل المناخ السنوي البالغ 100 مليار دولار في عام 2022، حيث لا يزال تمويل التكيف متخلفاً عن الأهداف. ارتفعت الكوارث في الوقت نفسه خمسة أضعاف خلال 50 عاماً مما أثر بشكل غير متناسب على أقل البلدان نمواً، حيث ارتفعت معدلات الوفيات بنسبة 170% على الرغم من أن تحسين التأهب قد قلل من وفيات الكوارث العالمية إلى النصف منذ عام 2005. توفر دورة المساهمات المحددة وطنياً لعام 2025 نافذة حاسمة للدول لتبني خطط مناخية طموحة على مستوى الاقتصاد تتماشى مع 1.5 درجة مئوية، وتطالب بخفض سريع للانبعاثات بحلول عام 2030، وصافي الصفر بحلول عام 2050، والتخلص التدريجي من دعم الوقود الأحفوري وتوسيع نطاق استراتيجيات التمويل والمرونة لتجنب الأزمات المتصاعدة.[80]

ثانياً. التنوع البيولوجي

108. الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة مخصص للحفاظ على صحة المحيطات. يتناول أيضاً قضايا حرجة مثل المغذيات والتحمض والصيد الجائر والاحترار والتلوث، جميعها يؤدي إلى تدهور الموائل البحرية وتقليل التنوع البيولوجي وإلحاق الضرر بالمجتمعات الساحلية. يوجه الهدفان 15.4 و15.5 الدول للحفاظ على التنوع البيولوجي. يشير تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2024 إلى أن ارتفاع تحمض المحيطات يساهم بشكل مباشر في انخفاض الأرصدة السمكية وزيادة التلوث البحري وتدمير الموائل على نطاق واسع. يقترح التقرير معالجة هذه التحديات المحيطية بشكل عاجل من خلال اتخاذ خطوات استباقية. يشمل ذلك ضمان دخول الاتفاق بشأن إعانات مصائد الأسماك[81] حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن، وزيادة المشاركة في الاتفاق بشأن التدابير التي

[78] إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UN DESA)، "تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024" (2024) < https://unstats.un.org/sdgs/report/2024/> تم الوصول إليه في 9 حزيران / يونيو 2025.

[79] <https://unstats.un.org/sdgs/report/2024/Goal-13/> تم الوصول إليه في 9 حزيران / يونيو 2025.

[80] الحاشية 75

[81] اتفاقية دعم مصائد الأسماك، قرار وزاري بتاريخ 13 كانون الأول / ديسمبر 2017 (22 حزيران / يونيو 2022) (WT/MIN(17)/64). < https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/SS/directdoc.aspx?filename=q:/WT/MIN17/64.pdf&Open=True> تم الوصول إليه في 9 حزيران / يونيو 2025.

تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم (IUU)،[82] واعتماد صك عالمي للتلوث البلاستيكي، وضمان دخول الاتفاق بشأن التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الاختصاص الوطني[83] حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن لضمان صحة المحيطات واستدامتها على المدى الطويل.

ثالثاً. مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات (2025)

109. تنظم الأمم المتحدة مؤتمراً سنوياً للمحيطات لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. نظمت فرنسا وكوستاريكا بشكل مشترك بعد المؤتمرين الأولين في نيويورك (2017) ولشبونة (2022) مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات (UNOC3) في نيس في الفترة من 9 إلى 13 حزيران / يونيو 2025. كان الموضوع الرئيسي للمؤتمر هو "تسريع العمل وتعبئة جميع الجهات الفاعلة للحفاظ على المحيط واستخدامه على نحو مستدام". يهدف المؤتمر إلى دعم الإجراءات العاجلة للحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة وتحديد المزيد من الطرق والوسائل لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. يهدف إلى البناء على الأدوات القائمة لتشكيل شراكات ناجحة نحو الاختتام السريع والتنفيذ الفعال للعمليات الجارية التي تسهم في حفظ المحيطات واستخدامها المستدام. نتيجة المؤتمر والمعروفة باسم خطة عمل نيس للمحيطات هي إطار من جزأين يتألف من إعلان سياسي وأكثر من 800 التزام طوعي من قبل الحكومات والعلماء ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني.[84]

110. يؤكد الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة على الأهمية الحاسمة للتنوع البيولوجي باعتباره نظام دعم الحياة للبشرية. يؤكد على حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية والإدارة المستدامة للغابات ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي.

111. تؤكد الاتجاهات العالمية على التحديات المستمرة للتنوع البيولوجي والغابات وفقاً لتقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2024. تستمر مساحة الغابات العالمية في الانخفاض، وتوقفت أيضاً حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية وزاد الاتجار العالمي غير المشروع بالأحياء البرية بشكل مطرد، مما يشكل تهديدات خطيرة للتنوع البيولوجي. تُبذل الجهود لمواجهة هذه التحديات مع تقدم البلدان في تنفيذ أدوات الوصول وتقاسم المنافع وإدماج قيم التنوع البيولوجي في أنظمة المحاسبة الوطنية. هناك أيضاً التزام عالمي متزايد بحفظ التنوع البيولوجي، ينعكس في زيادة التمويل واعتماد إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. تتطلب معالجة التحديات البيئية الملحة مع ذلك تكثيف الجهود وتسريعها واتباع نهج شامل ومتكامل على المستويات المحلية والوطنية والعالمية.

رابعاً. التصحر

112. يؤكد الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة والفقرة 33 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصلة الحاسمة بين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بما في ذلك الغابات والأراضي والتنوع البيولوجي والتنمية

[82] الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه (دخل حيز النفاذ في 5 حزيران / يونيو 2016) 3161 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 377.

[83] الاتفاق المبرم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق خارج الاختصاص الوطني (تم اعتماده في 19 حزيران / يونيو 2023) وثيقة الأمم المتحدة A/CONF/232/2023/4.

[84] https://news.un.org/en/story/2025/06/1164381 تم الوصول إليه في 9 تموز / يوليو 2025.

الاجتماعية والاقتصادية، ويدعوان إلى تعزيز التعاون لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وتعزيز القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث.[85] تهدف الغاية 15.3 إلى مكافحة التصحر واستعادة الأراضي والتربة المتدهورة بما في ذلك الأراضي المتأثرة بالتصحر والجفاف والفيضانات، والسعي لتحقيق عالم خالٍ من تدهور الأراضي بحلول عام 2030. من المسلم به على نطاق واسع القيمة الاقتصادية والاجتماعية للإدارة الجيدة للأراضي والتربة، لا سيما بالنسبة للمناطق الضعيفة مثل أفريقيا وأقل البلدان نمواً (DCsL) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDCs).[86] انخفضت نسبة الغطاء الحرجي إلى إجمالي مساحة الأراضي من 31.9% في عام 2000 إلى 31.2% في عام 2020 مع التوسع الزراعي الذي يمثل ما يقرب من 90% من إزالة الغابات العالمية وفقاً لتقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2024.[87] من الضروري تكثيف الجهود للوفاء بالالتزامات البيئية والتنوع البيولوجي العالمية لمواجهة التحديات البيئية العالمية الملحة مثل التصحر وتدهور الأراضي والتربة والجفاف وإزالة الغابات.

خامساً. الفساد

113. يعترف الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بأهمية مكافحة الفساد كمبدأ مؤسسي من خلال الهدف 16.5 الذي يهدف إلى الحد بشكل كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالها.[88] تدعم مكافحة الفساد جميع الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. لا يزال الفساد عقبة أساسية أمام التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، حيث أبلغ حوالي واحد من كل خمسة أشخاص على مستوى العالم وما يصل إلى ربعهم في مناطق مثل أوقيانوسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عن رشوة في العام الماضي. تواجه البلدان ذات الدخل المرتفع وفقاً للتقرير معدلات أقل ومن المرجح أن يتورط الرجال في الفساد، بسبب بروزهم في قطاعات مثل الشرطة والجمارك.[89] لا يزال الفساد وفقاً للتقرير يحول الموارد عن التنمية المستدامة، حيث أفاد واحد من كل خمسة أشخاص أنه طُلب منه دفع رشوة إلى مسؤول عام في الأشهر الإثني عشر الماضية. لا يستنزف الفساد أكثر من 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وما يصل إلى 25% من الإنفاق العام (ما لا يقل عن 3 تريليونات دولار سنوياً)،[90] مما يؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة وعدم الاستقرار الاجتماعي فحسب، بل يقوض أيضاً المؤسسات ويضعف ثقة الجمهور ويحول الموارد الحيوية عن الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم.

114. يجب على الحكومات وأصحاب المصلحة إعطاء الأولوية لاستراتيجيات قوية ومتعددة، والاستفادة من الأطر الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتعزيز الرصد والتقييم لاستعادة الثقة وتعزيز النمو

---

[85] <https://sdgs.un.org/topics/desertification-land-degradation-and-drought> تم الوصول إليه في 9 حزيران / يونيو 2025.

[86] مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (UN-OHRLLS)، "تأثير تغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي على آفاق التنمية في البلدان النامية غير الساحلية" (2015).

[87] الحاشية 75

[88] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، من خلال شعبة المؤسسات العامة والحكومة الرقمية (DPIDG)، "تقرير القطاع العام العالمي 2019" (حزيران / يونيو 2019) <https://desapublications.un.org/publications/world-public-sector-report-2019> تم الوصول إليه في 9 حزيران / يونيو 2025.

[89] الحاشية 75

[90] https://www.un.org/en/desa/stamping-out-corruption-can-give-sdgs-3-trillion-boost، تم الوصول إليه في 9 حزيران / يونيو 2025.

الاقتصادي والنهوض بالتنمية المستدامة، وذلك مع خروج التقدم المحرز في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدالة والمؤسسات القوية) عن المسار بشكل خطير ولم يتبق سوى سبع سنوات لتحقيق الأهداف العالمية.[91]

سادساً. سيادة القانون

115. تعترف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأن السلام المستدام والأمن وحقوق الإنسان أمور أساسية للتنمية حيث يهدف الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة على وجه التحديد إلى تعزيز المجتمعات السلمية والعادلة والشاملة من خلال تعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة والمؤسسات الخاضعة للمساءلة على جميع المستويات. يوضح الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة الدور الرئيسي الذي تلعبه الحوكمة وسيادة القانون في تعزيز المجتمعات السلمية والعادلة والشاملة وفي ضمان التنمية المستدامة. يتحدث الهدف 16.3 على وجه التحديد عن تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع. إن سيادة القانون أمر أساسي لجميع أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) من خلال توفير أطر قانونية مستقرة وضمان الإنصاف والشمول ودعم الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية. يشير تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2024 إلى أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة، وبناء مؤسسات حوكمة فعالة وشاملة، وحماية الحقوق والحريات الأساسية.

سابعاً. تعليقات الأمانة العامة لمنظمة آلكو وملاحظاتها

116. ترحب الأمانة العامة لمنظمة آلكو بالتقدم الذي أحرزه الجزء الأول من الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية وتشيد به. من الجدير بالتقدير أن المجتمع الدولي ولا سيما بلدان المنطقة الأفريقية الآسيوية ملتزم التزاماً راسخاً بعملية صياغة صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي ويجمع على الضرورة الملحة لمعالجة المشكلة العالمية للتلوث البلاستيكي بطريقة موحدة وشاملة. لا ينبغي النظر إلى عدم قدرة المفاوضات في الدورة 5 للجنة التفاوض الحكومية الدولية على التوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة جديدة على أنه فشل ولكن على أنه نجاح لأن ذلك يمهد الطريق لمفاوضات مبسطة في الجزء الثاني من الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية.

117. تدعم الأمانة العامة لمنظمة آلكو الرأي القائل بأن نص الرئيس يجب أن يكون أساساً لمزيد من المفاوضات. ينبغي أن تُتاح للدول فرصة مناقشة نص الرئيس وفق أفضل تقاليد الشفافية والإنصاف، وينبغي النظر في جميع المواقف والآراء المعرب عنها بشأن النص على قدم المساواة دون المساس بنتائج عملية لجنة التفاوض الحكومية الدولية.

[91] المرجع ذاته

118. تؤكد الأمانة العامة لمنظمة آلكو على الحاجة إلى معاهدة متوازنة تجمع بين الأهداف الواضحة والملزمة قانوناً مع تدابير مرنة وطوعية. يحترم هذا النهج القدرات المختلفة للدول الأعضاء مع ضمان اتخاذ إجراءات فعالة ضد التلوث البلاستيكي من خلال التزامات قابلة للتنفيذ مع منح المرونة اللازمة للدول الأعضاء خاصة في المسائل المتعلقة بالتنفيذ.

119. تدعم الأمانة العامة لمنظمة آلكو قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة لمعالجة دورة الحياة بأكملها مع مراعاة الظروف والقدرات الوطنية للقضاء على التلوث البلاستيكي. تُشجَّع الدول في هذا الصدد على وضع تدابير قوية بشأن الشفافية والإفصاح عن المعلومات.

120. يجب على الدول الاستفادة من الأساليب والمبادئ والممارسات العلمية أثناء تطوير الصك القانوني الدولي. من الضروري وجود التزام عالمي باعتماد "نهج قائم على العلم" للتعامل مع مشكلة التلوث البلاستيكي، وينبغي أن ينعكس الشيء نفسه في الوثيقة الختامية التي تنبثق عن المفاوضات.

121. تنظر الأمانة العامة لمنظمة آلكو إلى قضية تغير المناخ على أنها تهديد وجودي للبشرية، ويؤثر بشكل غير متناسب على الشعوب والأمم الأكثر ضعفاً. يؤكد هذا المنظور على مسؤولية عميقة للجيل الحالي لبناء مستقبل مستدام حيث لا يمكن للأجيال اللاحقة البقاء على قيد الحياة فحسب بل الازدهار أيضاً.

122. تم التوصل في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف إلى اتفاق مهم بشأن الهدف الجديد لتمويل المناخ. التزمت البلدان المتقدمة بأخذ زمام المبادرة في تعبئة "ما لا يقل عن 300 مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2035" للعمل المناخي في البلدان النامية. تم تقديم هذا الرقم من قبل الدول المتقدمة على أنه "ثلاثة أضعاف" الهدف السابق البالغ 100 مليار دولار أمريكي. حصلت نتائج الهدف الكمي الجماعي الجديد على مراجعات متباينة على الرغم من وجود بعض التطورات الإيجابية. أعربت العديد من البلدان النامية عن استيائها الشديد واصفةً الهدف البالغ 300 مليار دولار بأنه غير كافٍ لمواجهة التحديات الهائلة لتغير المناخ. كانت هناك مخاوف كبيرة بشأن ما إذا كان هذا التمويل سيقدم كمنح بدلاً من القروض أو من خلال التمويل الخاص، وهو أمر بالغ الأهمية للدول النامية. يسلط هذا الإحباط الضوء على قضية مستمرة في محادثات تمويل المناخ: الانفصال المستمر بين ما تحتاجه البلدان الضعيفة وما ترغب الدول المتقدمة في الالتزام به. إن الحل الوسط الذي تم التوصل إليه في نص الهدف الكمي الجماعي الجديد لا يضمن الدعم التحويلي. تحث الأمانة الدول الأعضاء على بذل الجهود لتعبئة الموارد العالمية بما في ذلك المبادرات المالية والتكنولوجية ومبادرات بناء القدرات للتصدي بفعالية لتحديات تغير المناخ.

123. يمثل تشغيل صندوق الخسائر والأضرار في الدورة 28 لمؤتمر الأطراف وترتيباته اللاحقة في الدورة 29 لمؤتمر الأطراف إنجازاً تاريخياً، حيث يقدم دعماً حاسماً للبلدان النامية المتضررة بشدة من تغير المناخ. تم تعيين البنك الدولي كأمين للصندوق ووسيط مالي مع اختيار الفلبين كدولة مضيفة. تثني الأمانة على هذا الاختيار والتعهدات الأولية بحوالي 800 مليون دولار أمريكي من أربعة وعشرين دولة متقدمة. إن هذا المبلغ مع ذلك غير كافٍ إلى حد كبير لمعالجة النطاق الكامل للخسائر والأضرار التي تواجهها الدول الضعيفة. تحث لذلك الأمانة الدول

الأعضاء على ضمان حوكمة الصندوق والحفاظ على استقلاليته ونزاهته مع إعطاء الأولوية للتخصيص العادل للموارد لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

124. كان من المقرر تقنياً تقديم المساهمات المحددة وطنياً لعام 2025 في شباط / فبراير بموجب الجدول الزمني لاتفاق باريس. لم تقدم حتى أواخر أيار / مايو/أيار سوى نسبة صغيرة من البلدان هذه التقارير التي تغطي حوالي ربع الانبعاثات العالمية. ما يقرب من 90% من البلدان لم تقدم بعد مساهماتها المحددة وطنياً الجديدة.[92]

125. ستصدر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ تقريراً تجميعياً للمساهمات المحددة وطنياً قبل قمة المناخ 30 لمؤتمر الأطراف لهذا العام لتقييم التأثير الجماعي للتعهدات الجديدة المقدمة حتى تلك النقطة. إن النتيجة مع ذلك متوقعة بالفعل على نطاق واسع: لن تضع هذه المساهمات المحددة وطنياً الجديدة العالم على المسار الصحيح لتحقيق حد الاحترار 1.5 درجة مئوية. ستكون النتائج بمثابة مدخل رئيسي لمؤتمر المناخ لهذا العام، حيث ستقرر الدول الخطوات التالية لتضييق هذه الفجوة. تشجع الأمانة بشدة الدول الأعضاء في آلكو على تقديم المساهمات المحددة وطنياً الطموحة على مستوى الاقتصاد بحلول عام 2025 بما يتفق مع حد الاحترار 1.5 درجة مئوية. تُحث الدول المتقدمة أيضاً على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ من خلال قيادة خفض الانبعاثات وتوفير التمويل الكافي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات للبلدان النامية.

126. وضع مؤتمر الأطراف 29 خارطة طريق باكو للتكيف.[93] تم بالإضافة إلى ذلك إنشاء حوار باكو الرفيع المستوى بشأن التكيف كمنصة لتسهيل العمل بشأن التكيف في مؤتمرات الأطراف المستقبلية. تشجع الأمانة الدول الأعضاء في آلكو على استخدام الحوار لتقديم تحديثات حول جهودها الوطنية للتكيف لضمان أن تكون احتياجاتها المحددة في طليعة المناقشات. كما تشجع الأمانة الدول الأعضاء على تعزيز الحوار البناء والمشاركة مع مختلف أصحاب المصلحة لتعزيز الشراكات وسد الفجوة المالية.

127. تثني الأمانة على مبادرة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يطلب رأياً استشارياً من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول بحماية النظام المناخي. على الرغم من أن هذا الرأي غير ملزم قانوناً، إلا أنه يمكن أن يوفر إرشادات لا تقدر بثمن حول تفسير وتطبيق القانون الدولي في المجال المعقد لتغير المناخ. يمكن أن يعزز هذا التوضيح القانوني الأساس لتنفيذ أكثر قوة للالتزامات بخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وتوفير إطار أوضح لالتزامات الدولة وتعزيز قدر أكبر من المساءلة في النظام المناخي الدولي. يؤكد اتباع هذه الإرشادات القانونية على الاعتماد المتزايد على القانون الدولي لدفع وإنفاذ العمل المناخي.

---

[92] https://www.climatewatchdata.org/ndc-> <tracker?ap3c=IGg0F7UIkXTPyMUAAGg0F7XP_1RXnlRkeLVvWjyTs5dGHqi-hA تم الوصول إليه في 12 حزيران / يونيو 2025.

[93] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، تقرير مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس عن دورته السادسة المنعقدة في باكو في الفترة من 11 إلى 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2024، الجزء الثاني: الإجراء الذي اتخذه مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس في دورته السادسة، المقرر A.6CM/3"، وثيقة الأمم المتحدة FCCC/PA/CMA/2024/17/Add.1، الصفحة 13.

128. يرسم تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2024 صورة مثيرة للقلق: على الصعيد العالمي ركود التقدم منذ عام 2020 مع تحقيق حوالي 16% فقط من الأهداف على الطريق الصحيح بحلول عام 2030. تتخلف البلدان النامية ولا سيما البلدان الأشد فقراً والأكثر ضعفاً عن الركب. تحث الأمانة الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات لتعزيز تقدمها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التركيز على النمو الاقتصادي الشامل والاستثمار في التعليم والرعاية الصحية وتعزيز الزراعة المستدامة وتعزيز الشراكات من أجل التنفيذ والرصد. يجب على الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق الإعلان السياسي لقمة أهداف التنمية المستدامة "لبذل كل الجهود لتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول العام المستهدف 2030".